الأمم المتحدة A/68/PV.16

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثامنة والستون

الجلسة العامة **١٦**

الجمعة، ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد آش ..... (أنتيغوا وبربودا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

خطاب السيد جاكايا مريشو كيكويتي، رئيس جمهورية تترانيا المتحدة

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية تترانيا المتحدة.

اصطحب السيد جاكايا مريشو كيكويتي، رئيس جمهورية تترانيا المتحدة، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد جاكايا مريشو كيكويتي، رئيس جمهورية تترانيا المتحدة، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس كيكويتي (تكلم بالإنكليزية): أود بداية أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم عن جدارة لإدارة شؤون الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين. وبينما أهنئكم، أود أن أؤكد لكم دعم تترانيا وتعاونها في اضطلاعكم بمسؤولياتكم. وأود أيضا أن أنوه وأشيد بسلفكم، معالي السيد فوك يريميتش، لقيادته المتميزة خلال الدورة السابعة والستين. وقد تحقق الكثير بفضل قيادته المتبصرة والحكيمة. وفي نفس السياق، أود أن أشيد إشادة حارة بالأمين العام لما يقوم به من عمل ممتاز من أجل الأمم المتحدة والبشرية جمعاء.

أرى أنا ووفد بلدي أن موضوع الجمعية العامة لهذا العام مناسب جدا وحسن التوقيت. فإنه ينبغي لنا أن نبدأ الآن تمهيد السبيل لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ومن ثم، فإنني أعتبر موضوع ”خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: تمهيد السبيل“ اختيارا حكيما. فهو يتيح لنا فرصة لكي نعرف إلى أين وصلنا فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية ونقرر ما الذي يجب القيام به لاستكمال الأعمال غير المنجزة بما يمكننا من اتخاذ قرارات مستنيرة بعد عام ٢٠١٥.

إن إطار الأهداف الإنمائية للألفية هو أفضل إطار إنمائي يتم وضعه على الإطلاق للتصدي لتحديات التنمية على الصعيدين العالمي والوطني. فالعالم لم يشهد مطلقا مثل هذا الالتئام لجهود متضافرة في إطار موحد. ومما يثلج صدورنا أن

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

نلاحظ التقدم المحرز نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية على مدى السنوات الـ ١٣ الماضية. بيد أن هذا التقدم يختلف من هدف لآخر، كما أنه متفاوت جدا من دولة إلى أخرى ومن قارة إلى أخرى.

فعلى الرغم من خفض معدلات الفقر المدقع بواقع النصف على الصعيد العالمي، لا يزال أكثر من ١,٢ بليون شخص يعيشون في إسار الفقر المدقع، وهو واقع أليم. ويموت ما يقدر بـ ٠٠٠ ١٩ طفل دون الخامسة وقرابة ٨٠٠ امرأة يوما، وذلك في الغالب نتيجة أمراض يمكن الوقاية والشفاء منها. وهذا أمر غير مقبول بالمرة في عالم يشهد تقدما لم يسبق له مثيل في مجال العلم والتكنولوجيا، والذي يمكن الاستفادة منه لحل معظم التحديات التي تواجه البشرية في مجال التنمية. وفي عالم لديه ما يكفي من الغذاء لإطعام الجميع، ينبغي ألا يجوع أحد أو يعاني من نقص التغذية. وفي عالم به كل هذه الثروات، ما من سبب لأن يواصل الكثير من البشر العيش في ألم وبؤس بسبب الفقر والجوع والحرمان. ومن ثم، فإن عدم التمكن من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بالكامل أمر غير مفهوم.

أحرزت تنزانيا تقدما كبيرا في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. وحققنا بالفعل المستهدف في أربعة من هذه الأهداف الثمانية قبل فترة طويلة من الموعد النهائي المحدد في عام ٢٠١٥. وفيما يتعلق بالهدف ٢، حققنا هدف تعميم الالتحاق بالتعليم الابتدائي. وبخصوص الهدف ٣، حققنا هدف المساواة بين الجنسين في معدلات الالتحاق بالمدارس الابتدائية والثانوية. وهذا مغاير لما كان عليه الحال في الماضي عندما كان هناك بنين أكثر من البنات في المدارس. وفي واقع الأمر، فإن الاتجاه يميل الآن لزيادة عدد البنات على البنين في المدارس. ونحن لم نحقق بعد الأهداف فيما يتعلق بنسبة الإناث إلى الذكور في التعليم العالي وفي مناصب صنع القرار، ولا سيما في البرلمان. ومع ذلك، من الممكن بلوغ الهدف بالنسبة للبرلمانيين بحلول عام ٢٠١٥ لأننا نعكف الآن على مراجعة دستورنا.

ونعمل الآن على تحقيق خفض معدلات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وهو ما ينص عليه الهدف ٦ من الأهداف الإنمائية للألفية. وبالمثل، فقد حققنا الهدف ٤، المتعلق بوفيات الأطفال، وهو إنجاز كبير مقارنة بما كنا عليه في عام ٢٠٠٠. ولكن من المحزن أننا لسنا على الطريق الصحيح فيما يتعلق بالهدف ٥ بخصوص صحة الأم. ونحن نكثف الجهود لتحقيق نتائج أفضل من أجل تحسين صحة النساء في تنزانيا.

وبخصوص الهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية بشأن الاستدامة البيئية، فإننا نعمل على تحقيق المستهدف فيما يتعلق بتوفير مياه الشرب لسكان المناطق الحضرية، لكننا لا نزال متأخرين على صعيد إمدادات المياه في المناطق الريفية وتحسين مرافق الصرف الصحي في المناطق الريفية والحضرية على السواء.

نحن لم نتوان في مسعانا لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية التي من غير المرجح أن نحققها بحلول عام ٢٠١٥. وسيكون ذلك هو العمل الذي لم يُنجز الذي ربما يتعين علينا اتخاذ إجراءات بشأنه إضافة إلى ما نقوم به حاليا. ونحن متأخرون كثيرا فيما يتعلق بالهدف ١ بمؤشراته الأربعة الرئيسية. وليست هناك فرصة كبيرة لتحقيق هذه الأهداف بحلول عام ٢٠١٥ على الرغم من الجهود التي نبذلها.

ومع ذلك، فإننا نكثف الإجراءات لتحويل وتحديث الزراعة لدينا. وهدفنا هو زيادة الإنتاجية ودخل المزارعين، وكذلك ضمان الأمن الغذائي والتغذوي لهم وللشعب. و ٧٥ في المائة من سكان تنزانيا يشتغلون بالزراعة. وفي هذا القطاع تتركز غالبية الفقراء. ولذلك، فإن تحسين الزراعة سيعني انخفاض عدد الفقراء وعدد الجياع. وهناك أيضا خطط جارية لتوسيع برنامج التحويلات النقدية المشروطة في إطار الصندوق التنزاني للعمل الاجتماعي الذي يدعمه البنك الدولي. ونريد

زيادة حجم الاستثمارات لكي يستفيد عدد أكبر من أفراد الفئات الضعيفة، وذلك لتسريع تنفيذ الهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية في أقصر فترة زمنية ممكنة.

وبوجه عام، فإنني ما زلت أؤمن إيمانا راسخا بأنه على الرغم من بعض الإخفاقات، فإن الأهداف الإنمائية للألفية حققت نجاحا لافتا. ولو قدمت البلدان المتقدمة النمو التمويل على النحو المتوخى في إطار الهدف ٨ وتمشيا مع توافق آراء مونتيري ومع التزاماتها في مختلف محافل مجموعة البلدان الثمانية ومجموعة العشرين، لكنا قد نفذنا جميع الأهداف الإنمائية للألفية نصا وروحا. ونعتبر أي خطة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ غير واقعية إن لم تعالج المسألة الحاسمة المتمثلة في ضمان التمويل الكافي. وهذا ينطبق أيضا على تسريع تنفيذ هذه الأهداف في الفترة المتبقية.وسنواصل التطلع إلى الأمم المتحدة طلبا للتوجيه والقيادة فيما يخص السير بكلتا العمليتين صوب نهاية ناجحة.

والواقع أن حاجة الأمم المتحدة إلى الإصلاح، هي محل بعض الاختلاف. إن عدم استجابتنا الجماعية لذلك الواقع، يبث الشكوك في عزمنا المشترك على تعزيز المنظمة، المتوخى منها خدمة جميع الأمم والشعوب. وقد طال انتظارنا للإصلاح الذي نطالب به. وبينما نرحب بالمناقشات الجارية بشأن إصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لن تتوانى أفريقيا عن المطالبة بإصلاح مجلس الأمن بحيث يصبح للقارة التي لديها أكبر عضوية في الأمم المتحدة صوت دائم.

وللأسف، استمرت الصراعات في التدخل في مساعينا الإنمائية، لأنها مستمرة في أجزاء مختلفة من العالم، من منطقة الساحل إلى الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية ومن سوريا إلى أفغانستان وأماكن أخرى. وقد تسببت الصراعات في خسارة هائلة في الأرواح البريئة، واستمرار معاناة السكان. إن استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا مؤخرا، كما أكد ذلك مفتشو الأمم المتحدة، أمر محزن في الواقع. ونحن ندين القتل العبثي والصارخ للأبرياء، بمن فيهم الأطفال في سوريا. ونثني على الأمين العام ومجلس الأمن على الطريقة التي تعاملا بها مع هذه المسألة. وأعتقد أن أبواب إيجاد حل سلمي للأزمة السورية لم تغلق بعد، وبأن الحل العسكري يجب أن يكون الملاذ الأخير.

تأسف جمهورية تترانيا المتحدة لرؤية معاناة شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية نتيجة للصراع الذي استمر لفترة طويلة جدا. ونأمل أن يؤدي هذه المرة، إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، الذي جرى التوقيع عليه في شباط/فبراير الماضي، إلى إحلال السلام الدائم، وتحقيق الأمن والتنمية في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى ككل. إننا نحيي الأمين العام على رؤيته وقيادته في ذلك الصدد. ونرحب باختيار فخامة السيدة ماري روبنسون، الرئيسة السابقة لأيرلندا، مبعوثة خاصة للأمين العام في منطقة البحيرات الكبرى. وسوف تساعد بالتأكيد على إحراز تقدم فيما يخص قضية السلام في المنطقة، إذا دعمناها جميعا في المنطقة وفي المجتمع الدولي. وتتعهد تترانيا بدعمها في ذلك الصدد.

ومن بين المشاكل الدائمة التي تواجه جمهورية الكونغو الديمقراطية انتشار الجماعات المسلحة التي لها مصالح متنوعة. ويلزم اتخاذ إجراءات أكثر جرأة لاقتلاع تلك العناصر السلبية. كما يجب أن يتم تحييد تلك الجماعات ونزع سلاحها. وفي ذلك السياق، رحبنا بتوسيع ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٠٩٨ (٢٠١٣) الذي أنشأ من بين أمور أخرى لواء تدخل. ووافقت تترانيا على المساهمة بقوات في اللواء لأننا نعتقد أنه سوف يساعد على ردع الأعمال العدائية، وتهيئة بيئة مواتية لعملية

سياسية نافذة المفعول. وبطبيعة الحال، فإن أي حل لمشكلة جمهورية الكونغو الديمقراطية سيكون سياسيا وليس عسكريا.

كانت تنزانيا منذ عام ٢٠٠٧، مساهما استباقيا في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. بأكثر من ٢ ٥٠٠ فرد من حفظ السلام، في لبنان ودارفور وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ونحن سادس أكبر مساهم في قوات حفظ السلام الشرطية والعسكرية في أفريقيا، والدولة الثانية عشرة عالميا. إننا نشارك في هذا المسعى النبيل كعضو مخلص في الأمم المتحدة على استعداد للاضطلاع بواجب النهوض والحفاظ على المثل العليا للمنظمة. ونحن مقتنعون بأن لمساهمتنا، وإن كانت متواضعة، أثرا أوسع على أولئك الذين عانوا من أهوال الصراع. لكن في خضم الاضطلاع بتلك المهمة التاريخية، دفعت قواتنا لحفظ السلام، وبالتالي تنزانيا، في بعض الأحيان أغلى ثمن، كما كان الحال مؤخرا بفقدان سبعة جنود شجعان في دارفور واثنين في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وهؤلاء الجنود هم أبطالنا الوطنيين، ولم تذهب تضحياتهم سدى. ونكن لهم بالغ الاحترام.

وشكلت وفيات حفظة السلام لدينا تذكيرا قاتما بالأخطار التي تواجه حفظة السلام في جميع أنحاء العالم. ومن المقلق مهاجمة الجماعات المسلحة ومفسدي السلام بشكل متزايد هؤلاء الذين يخدمون السلام. ويجب علينا أن ندين بدون تحفظ جميع هذه الهجمات، حيث لا يوجد أي سبب أو مبرر لمثل هذه الهجمات الوحشية، التي تشكل جريمة بموجب القانون الدولي. وينبغي لمجلس الأمن، الذي يتمثل دوره الرئيسي في صون السلم والأمن الدوليين، أن يكون في الطليعة فيما يتعلق بإدانة مثل هذه الأعمال البربرية في الوقت المناسب.

في هذا المنعطف، أود أن أؤكد مجددا دعوتنا لإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض من جانب واحد على كوبا، الذي استمر لأكثر من ٥٠ عاما. وتستند دعوتنا لانهاء هذا الحظر من جانب واحد ليس فقط لعدم شرعيته ولكن أيضا لشواغل إنسانية، وخاصة آثاره السلبية على جودة حياة العديد من الكوبيين الأبرياء. وتشجعنا كثيرا التطورات الأخيرة، وخصوصا إزالة القيود المفروضة على سفر الأسر والتحويلات النقدية وخدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية. ونأمل أن يتوج ذلك بالإلغاء التام للحظر في المستقبل غير البعيد جدا، بحيث يتخلص الكوبيون من المصاعب الاقتصادية والاجتماعية والمالية الهائلة التي عانوا منها لفترة طويلة جدا.

وطال أيضا إيجاد حل للنزاع حول السيادة على الصحراء الغربية. لقد حان الوقت لأن تتخذ الأمم المتحدة إجراءات جريئة لمنح الشعب الصحراوي الفرصة لتقرير مصيره. ومن غير المفهوم عدم تمكن مجلس الأمن، الذي كان قادرا على التعامل مع تحديات أمنية أكبر، بما في ذلك في ظروف مماثلة، من حل هذه المسألة منذ ما يقرب من ٤٠ عاما حتى الآن. فتأخير العدالة هو بمثابة حرمان منها.

ويتفق الأعضاء بأن نظام روما الأساسي، الذي أنشئت بموجبه المحكمة الجنائية الدولية، شكل معلما رئيسيا لنظام العدالة الجنائية الدولية. ولم يكن إنشاء المحكمة كآلية لمكافحة الإفلات من العقاب ممكنا إلا بدعم من أفريقيا. ومع ذلك، بعد مرور عقد من الزمان على دخوله حيز النفاذ، تزايد التصدع في العلاقة بين المحكمة وقارتنا. وينظر إلى المحكمة بأنها لا تستجيب إلى ما يمثل في رأينا، الشواغل المشروعة للقادة الأفارقة وشعوب أفريقيا. وهي مستمرة في تجاهل الطلبات والنداءات المتكررة التي وجهها الاتحاد الأفريقي. وكان من المحزن عدم الرد على المطالب المشروعة بشأن توقيت محاكمة الرئيس اوهورو كينياتا ونائب الرئيس وليام روتو. وقد أصبح هذا الموقف عائقا كبيرا من حيث التوفيق بين دوري المحكمة الثانوي التكميلي في مكافحة الإفلات من العقاب. وقد أدى

جمود المحكمة إلى تحقيق نتائج عكسية ويهدد بتقويض الدعم الذي تحظى به في أفريقيا. ونطالب بتغيير تلك النظرة.

إن تنزانيا تدين بأشد العبارات الممكنة الهجوم الجبان الذي حدث خلال الأسبوع الماضي في المركز التجاري ويستغيت في نيروبي، مما أسفر عن مقتل أكثر من ٦٠ شخصا بريئا وجرح مئات آخرين. لقد تحدثت وكتبت إلى الرئيس كينياتا لأعبر له عن حزننا وفزعنا. وقعت أمس على كتاب التعازي في البعثة الكينية لدى الأمم المتحدة هنا في نيويورك. وأكدت من جديد تضامننا مع الرئيس كينياتا وشعب كينيا خلال هذه اللحظات الصعبة، فضلا عن تضامننا فيما يخص مكافحة الإرهاب.

ويمثل ذلك الهجوم الشنيع تذكيرا مفجعا بالتهديد الذي يشكله الإرهاب على البشرية. لا أحد منا في مأمن تماما من الإرهاب، لأنه يمكن أن يحدث في أي مكان، وفي أي وقت ولأي شخص. ولذلك يجب علينا زيادة يقظتنا، وتعزيز التعاون الإقليمي والعالمي، وتوسيع نطاق الحرب ضد الارهاب. ولا يجب الاستهانة بالتحدي الماثل أمامنا ولا التقليل من شأنه. وسوف يعتمد النجاح على وحدة هدفنا ومصيرنا. في هذه المرحلة، أود أن أثني على فخامة الرئيس أوهورو كينياتا على قيادته المثالية في أعقاب الهجوم، وعزمه الذي لا يتزعزع والتزامه الراسخ بمواصلة دعم جهود بناء السلام في الصومال وأماكن أخرى. نحن مع الشعب الكيني في وقت الضيق والحزن هذا.

في الختام، أود أن أؤكد مرة أخرى أننا نمر بوقت تتاح لنا فيه فرص عظيمة رغم العديد من التحديات. يجب علينا الاستفادة من الابتكارات العلمية والتكنولوجية الحالية، والتقدم الحالي الحاصل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمعارف والدروس المستفادة من تنفيذ برامج التنمية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، من أجل بناء عالم خال من الفقر والجوع والأمراض والحرمان.

ويجب علينا أن نقوم ببناء عالم يحمي بيئته وطبيعته، عالم لا حروب فيه ولا صراعات أو أعمال إرهابية، عالم تُحتَرَمُ فيه حقوق الإنسان، ويُمتَثَلُ فيه لسيادة القانون، وتسوده الديمقراطية، ويُعتَبَرُ فيه المجتمع المدني جزءا لا يتجزأ من المسعى الإنمائي. وكل شيء ممكن إن تَعَزَّزَتْ الديمقراطية وتولت الأمم المتحدة دور الريادة، وأبدى القادة الوطنيون وشعوب دولنا إرادة سياسية قوية. وبمقدورنا أن نجعل عالمنا مكان أفضل للجميع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب السيد جاكايا مريشو كيكويتي، رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

كلمة السيد رالف ئي. غونسالفيس، رئيس وزراء سانت فنسنت وجزر غرينادين

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن لخطاب يلقيه رئيس وزراء سانت فنسنت وجزر غرينادين

اصطُحب السيد رالف غونسالفيس، رئيس وزراء سانت فنسنت وجزر غرينادين، إلى المنصة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يسرني كثيرا أن أرحب برئيس وزراء سانت فنسنت وجزر غرينادين، دولة السيد رالف ئي. غونسالفيس، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد غونسالفيس (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (تكلم بالإنكليزية): للمرة الثانية خلال فترة ولايتي بصفتي رئيس وزراء سانت فنسنت وجزر غرينادين، يسرني ويشرفني

أن أرحب بأحد الأبناء المرموقين لحضارتنا الكاريبية في رئاسية الجمعية العامة. وبينما نشكر سلفكم المباشر على خدمته باعتباره رئيس الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين، فإننا نتطلع إلى فترة ولايتكم، سيدي الرئيس آش، بقدر كبير من الاعتزاز والتفاؤل.

لقد اخترتم سيدي الرئيس، للمناقشة العامة هذا العام، موضوع ”خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: تمهيد السبيل“. وفي هذا العام أيضا، ستقومون بوضع الأساس لمؤتمر الأمم المتحدة للدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي سيُعقدُ في ساموا في أيلول/سبتمبر القادم. وتركيزكم المزدوج على خطة التنمية الدولية وعلى خصائص الدول الجزرية الصغيرة يجعل من هذه الدورة الثامنة والستين واحدة من أهم الدورات طيلة ٣٣ سنة من عضوية بلدي في الأمم المتحدة.

بادىء ذي بدء، أود أن أقول إن شعب سانت فنسنت وجزر غرينادين يشعر ببالغ الألم جراء الأفعال الإرهابية الشنيعة التي اقتُرفت مؤخرا في كينيا. وأعرب مرة أخرى عن تضامننا مع كينيا حكومةً وشعباً.

لقد حذرنا وليام شيكسبير بأن الماضي يمهد السبيل للمستقبل. وبالمثل سيدي الرئيس، فإن دعوتكم للنظر في مستقبل خطة التنمية الدولية تتطلب منا أولا النظر في الكيفية التي يشكل بها ما اتخذناه مؤخرا من خطوات وما ارتكبناه من هفوات قبل زمن طويل تحدياتنا وفرصنا الإنمائية في المستقبل.

وأبدأ بالحقيقة المؤسفة والمزعجة المتمثلة في أن السبب الأساسي لعجزنا الجماعي عن تحقيق الأهداف الإنمائية لا يكمن في نواقص البلدان النامية المتفانية والمجتهدة، بل في تخلي البلدان المتقدمة النمو بصورة سافرة عن الهدف ٨، ”إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية“. وقد أشارت فرقة العمل المعنية بالقصور في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في تقريرها المعنون ”الشراكة العالمية من أجل التنمية: التحدي الذي نواجهه“، أن طلب إقامة هذه الشراكة تعرض لانتكاسة شديدة في عام ٢٠١٣ وأن ”الزخم السياسي للنهوض بالتعاون الإنمائي الدولي قد انحسر على ما يبدو“.

وقام ١٦ بلدا من ٢٥ من البلدان المتقدمة النمو بتخفيض ميزانيات المعونة لديها في العام الماضي، وانخفضت المساعدة الإنمائية الرسمية للعام الثاني على التوالي، وهو أول انخفاض من هذا النوع منذ إنشاء الأهداف الإنمائية للألفية. وفي الضراء، عندما تشتد الحاجة إلى المساعدة، فإن المساعدة الإنمائية الرسمية ذاتها تعاني حالة ركود عميق وطويل. وقد كان تقلب الكثير من البلدان المتقدمة نموا بشأن هذه المسألة مُحبطا للغاية. فبدون تدفقات كبيرة من المساعدة غير التقديرية التي يمكن التنبؤ بها، ستظل خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، أساسا، ضربا من ضروب الوهم والسراب بلوغه صعب إن لم يكن مستحيلا.

وفي الوقت ذاته، أثني على جهود الدول المتقدمة النمو التي تأخذ على محمل الجد التزاماتها بشأن المساعدة الإنمائية الرسمية. كما أشيد بمجموعة من البلدان الأخرى التي تربطها بنا شراكة إنمائية فعلية وحقيقية. وتشمل هذه البلدان ترينيداد وتوباغو، وكوبا، وفنزويلا، وتايوان. والواقع أن تايوان، وهي بلد لا تصله أمواج بحرنا الكاريبي، كانت رائعة في علاقاتها الحكومية الدولية العملية والقائمة على المبادىء. ومما لاشك فيه أن الوقت قد حان للسماح لهذا النموذج الأمثل للحضارة الصينية الممتازة بالمشاركة الكاملة في عمل مختلف وكالات هذه الهيئة العالمية.

وتنعقد مناقشتنا بشأن خطة المجتمع الدولي للتنمية في المستقبل على خلفية الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية المتواصلة. فالاقتصاد العالمي لا يزال مترديا، ومقابل كل دولة تفلح على ما يبدو في الخروج من الأزمة، هناك دولة أخرى تزلق إلى الركود. وقد كان للأزمة أثر واضح على التنمية جعل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية مستحيلا في العديد من

البلدان. وهكذا، إن كنا نريد مناقشة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، يجب علينا أن نناقش أيضا خطة إصلاح هيكلنا المالي الدولي القديم، الذي أسهمت نواقصه في الأزمة الحالية، واستمرار حالة جموده سيؤدي على نحو متهور إلى اضطراب اقتصادي قادم.

وعلى الرغم من تحديات الصدمات الخارجية المتواصلة، بما في ذلك الكوارث الطبيعية، والقيود التي يفرضها هيكل مالي دولي يتسم بعدم كفاية مرونته، فإن بلدي لا يزال يقطع خطوات جبارة في نهجنا القائم على الإنسان لتحقيق التنمية والتخفيف من الفقر. ففي حزيران/يونيه الماضي، كانت سانت فنسنت وجزر غرينادين واحدا من البلدان ال ١٨ التي نوهت بها منظمة الأغذية والزراعة على تحقيقها لجزء من الهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية، فيما يتعلق بتخفيض عدد الأشخاص الذين يعانون الجوع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥– وقمنا بتخفيضه إلى ما دون ٥ في المائة – علاوة على هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية، الأشد صعوبة، وهو تخفيض العدد المطلق للأشخاص الذين يعانون الجوع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥.

وإنه لإنجاز كبير حقا أن يحقق بلد صغير وضعيف هذه المهمة قبل الموعد المحدد، وفي خضم هذه الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية الخانقة.

وقد أنجزنا ذلك مع الحفاظ على الحوكمة الرشيدة والحريات الفردية والديمقراطية والمضي بها قدماً، وفقاً لأفضل الممارسات العالمية.

ولكن طموحات الحكومة أكبر بكثير من الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية. وبعد خفض عدد الجوعى إلى ما دون النصف، وضعنا نصب أعيننا الآن القضاء على الجوع كلية، لتحقيق النسبة صفر من الجوع. ونأمل أن يتسنى للمجتمع الدولي والأمم المتحدة الدخول في شراكة فعالة معنا لتحقيق ذلك الطموح التاريخي. وهدف سياستنا ضمان ألا يأوي أي رجل أو امرأة أو طفل إلى فراشه جائعاً، وأن تناله الآثار الإيجابية لخفض معدلات الفقر وتحسين الرعاية الصحية والحد من انتشار الأمراض المزمنة والأمراض غير المعدية – الأمر الذي ينبغي أن يولى أهمية محورية في خطتنا للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

وكما تعرف الجمعية، فإن جذور التخلف والاستغلال أعمق بكثير من التخلي مؤخراً عن الهدف الثامن من الأهداف الإنمائية للألفية من جانب الكثير من البلدان المتقدمة النمو. وقد جئت إلى المناقشة العامة لهذا العام قادماً من المؤتمر الإقليمي الأول من نوعه في منطقة البحر الكاريبي بشأن التعويضات عن الإبادة الجماعية والاسترقاق للسكان الأصليين، الذي عقد في سانت فنسنت وجزر غرينادين. وكان هذا المؤتمر الإقليمي الخطوة الأولى في سعي منطقة الكاريبي للتعامل مع وبلسمة جرح نفسي وتاريخي واجتماعي – اقتصادي وتنموي يشمل ١٤ دولة من الجماعة الكاريبية ويرجع زمنياً إلى ٤٠٠ سنة.

إن ما عاناه السكان الأصليون – كاليناغو وغاريفونا والأفارقة المقيدين بالسلاسل – في بلدي من اضطهاد وإبادة جماعية، قد اعتبر بحق جريمة شنيعة ضد البشرية. وعليه، فإن الصوت الجماعي لحضارتنا الكاريبية ينبغي بحق أن يكون إنذاراً بالمطالبة بالتعويض عن الإبادة الجماعية للسكان الأصليين واسترقاق الأفارقة من قبل الدول التي خلفت البلدان الأوروبية التي اقترفت جريمة الإبادة الجماعية المنظمة واسترقاق الأفارقة برعاية الدولة.

وهذا الإرث البشع من الجرائم ضد البشرية – وهو إرث موجود في منطقة الكاريبي اليوم – ينبغي التعويض عنه بمنافع إنمائية لمجتمعاتنا الكاريبية ولشعوبنا كافة. ويجب تصحيح الأخطاء التاريخية المتمثلة في الإبادة الجماعية للسكان الأصليين واسترقاق الأفارقة وما يترتب عليها من آثار معاصرة وممتدة، والتعويض عنها لمصلحة إنسانية شعوبنا.

على الدول الأوروبية أن تتشارك معنا بصورة خاصة ومركزة لتنفيذ تلك التعويضات. لذا، فإن طلب التعويضات ليس مسؤولية الأبناء في المنطقة الكاريبية اليوم – أبناء الكاليناغو والغاريفونا والأمريندين والأفارقة – وحدهم، بل هي دون شك جدول أعمال لنا جميعاً علينا بالمضي به والنهوض به وتنفيذه. والدول الأوروبية التي انخرطت في الغزو والاستيطان والإبادة الجماعية والاسترقاق في منطقتنا الكاريبية عليها أن تقدم الموارد المطلوبة للتعويض عن الإرث المعاصر الذي خلفته تلك الأخطاء التاريخية. وتلك بكل تأكيد ركيزة خاصة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

وهذا التعويض عن العقل والذاكرة الجماعية وعن اقتصاداتنا ومجتمعاتنا هو جزء لا يتجزأ من البعث والغفران والتكريم للمنطقة الكاريبية، لسكاننا الأصليين، لأبنائنا المنحدرين من أصل أفريقي، ولأفريقيا. وأقول للجمعية، إن السعي من أجل الحصول على التعويضات مسألة فارقة بالنسبة لمنطقتنا الكاريبية في القرن الحادي والعشرين. وهذا يبشر بأن تكون أوروبا والكاريبي أكثر حرية وإنسانية وحسن جوار. والجماعة الكاريبية قد قررت مؤخراً، وعن حق تماماً، وضع مسألة السعي من أجل الحصول على التعويضات في صلب خطتها للتنمية.

وأجدني مضطراً اليوم أيضاً للكلام عن واقعة ظلم معاصرة، وهي في نطاق قدرة الجمعية على معالجتها بالكامل. ففي عام ٢٠١٠، قام حفظة سلام يتصفون بالإهمال، أو بالأحرى الطيش، وهم تابعون للأمم المتحدة، بتلويث إمدادات مياه شرب هايتية، ما أدى إلى انتشار الكوليرا التي حصدت ٨ ٠٠٠ من أرواح الهايتيين الأبرياء، فضلاً عن انتقال العدوى إلى ٦٠٠ ٠٠٠ آخرين. ولم يعد هناك أي خلاف علمي بشأن مسؤولية الأمم المتحدة عن انتشار ذلك الوباء، الأمر الذي تأكد على سبيل الحصر في التقارير ذات الصلة. وقبل واقعة الإهمال من جانب حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة، لم تشهد هايتي حالة واحدة للإصابة بالكوليرا على مدار ١٥٠ عاماً. وأعداد من انتقلت إليهم عدوى الكوليرا الموجودين في هايتي اليوم أكثر من أي مكان آخر في العالم.

ومازلت أشعر بالقلق العميق لفتور الأمم المتحدة وتغاضيها عن المعاناة التي كانت سبباً لها في بلد شقيق من أعضاء الجماعة الكاريبية، وعن التنصل المخزي من تحمل مسؤولية أخلاقية واضحة كل الوضوح من قبل الأمم المتحدة. وعليه، فإنني أطالب الأمين العام بان كي – مون بالاعتراف بدور المنظمة في تلك المأساة، بما لا يقبل الشك، والاعتذار عنه واتخاذ خطوات فورية لتعويض الضحايا وأسرهم. وأي شيء دون ذلك من شأنه أن يقوض السلطة الأدبية لهذه المنظمة ومصداقيتها.

وقبل ٦٨ عاماً مضى، تصور أسلافنا تجربة كبيرة، هي التزام بجمع العالم معاً في مسعى جماعي من أجل السلام والعدالة والتنمية. وعلى مر السنين، أنشأنا هيئة من القواعد والأحكام والقوانين والتوقعات التي تعد إضافة مهمة إلى المبادئ التي قام عليها ميثاق الأمم المتحدة. واليوم، ننخرط – بشكل صريح وغير مباشر، طوعاً أو على مضض – في إعادة تقييم ذلك الالتزام الكبير. واليوم، فإن أعمال مجموعة صغيرة من الدول القوية تهز صميم الأسس التي بنيت عليها الجمعية وتهدد بهدم المعبد على رؤوس من لا يزالون يؤمنون بالمبادئ الأصلية التي قامت عليها منظمتنا.

والقانون الدولي، الذي وضع بشكل مناسب ويلتزم به عالمياً، هو سد منيع ضد الإفلات من العقاب وأحادية الطرف وغطرسة القوى الكبرى. واليوم، يوجد في هذه الجمعية من يعتنقون رأياً غريباً بشأن القانون الدولي، حيث يرون أنه شيء يجب تطبيقه على الآخرين، إلا أن قابليته للتطبيق عليهم محدودة. والبعض في الجمعية هذه يرى أن من المناسب إغفال القانون الدولي في إنفاذ رأيهم المشوه للقانون الدولي. ومن

الواضح أن هذا تصرف لا يمكن قبوله، لسبب بسيط هو أنه يهدد استمرار مشروعية نظامنا المتعدد الأطراف برمته.

إن الدول الصغيرة الهشة، بالتعريف وبالضرورة، هي تلك الأكثر اعتماداً على هيئة إنفاذ لقانون دولي عادل في إطار نظام فعال من الدبلوماسية المتعددة الأطراف. ولذلك، فلا غرابة في أن الدول الصغيرة، كبلدى، قد برزت ضمن أقوى المدافعين عن تعددية الأطراف والسيادة والدبلوماسية وحكم القانون. ونحن نعتبرها مسؤوليتنا أن نقرع جرس الإنذار عندما تهدد هذه المنظمة بالإنحراف عن المبادئ المؤسسة التي تجمعنا معاً.

واستنادا إلى المنطق والخبرة التاريخية، لا توجد أمة جُبلت على التفوق على غيرها من الأمم، وليس هناك شعب جُبِل على الأفضلية على الشعوب الأخرى. ومن المؤكد أن هناك اختلافات ثقافية واجتماعية. غير أن الاختلاف عن الآخرين لا يعني دونية الآخرين أو التفوق عليهم. وقد تكون أمة أقوى من غيرها. ولكن لا ينبغي لذلك أن يحمل القوي على الزهو والصلف والتعالي عليهم بادعاء مبدأ الاستثنائية. فسرعان ما يودي ذلك الغرور بصاحبة إلى التهلكة جراء السير في طريق الاستخدام الأرعن للقوة الأحادية، عوضا عن الاستخدام الراشد للقوة المتعددة الأطراف المثمرة.

وهناك أمثلة صارخة عديدة على الاستمرار في تجاهل القانون الدولي. ولا شك أن من شأن ذلك التجاهل أن يحط من قدر دولة عظيمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية التي ما تواصل ما يمكنني وصفه بقصر النظر إزاء كوبا، عن طريق فرض حصار اقتصادي مؤذ وعفا عليه الزمن عليها بطريقة غير شرعية، بالإضافة إلى الادعاء السخيف أن كوبا بلد يرعى الإرهاب. ويطالب كل ذي عقل راجح على مستوى العالم قاطبة، الولايات المتحدة بإنهاء الحصار الاقتصادي المفروض على كوبا ورفع اسمها من قائمة الدول التي يزعم أنها ترعى الإرهاب، خصوصا وهي قائمة أحادية وضعتها الولايات المتحدة من جانبها وحدها. فمن غير المعقول بأي حال من الأحوال أن يصبح القانون الدولي حبيسا للسياسات الداخلية وغرور القوى العظمى.

وبالمثل، فإن محنة الشعب الفلسطيني يجري التضحية بها على مذبح المنفعة السياسية، في تجاهل تام لآراء البشرية جمعاء تقريبا. وتنطوي هذه المسألة على تعقيدات هائلة، ولكن ما لم تحل على نحو مرض، سيبقى تحقيق السلام المستدام في الشرق الأوسط حلما بعيد المنال. ويحدو سانت فنسنت وجزر غرينادين الأمل في أن تؤتي الجهود الجارية حاليا نحو إجراء مفاوضات جادة ثمارها تمشيا مع المبادئ والولايات المنصوص عليها مرارا وتكرارا في مختلف قرارات الأمم المتحدة.

وفي الوقت نفسه، تبدي سانت فنسنت وجزر غرينادين إعجابا بالغا بالجهود التي يبذلها رئيس الولايات المتحدة نحو انتهاج الدبلوماسية بديلا عن التدخل العسكري، في سياق السعي إلى التوصل إلى تسوية سياسية في سوريا. وتتطلع الجالية السورية في بلدي، بشغف إلى اليوم الذي سيعم فيه السلام أرجاء وطنه المضطرب. والمتطرفون وحدهم المستفيدون من إطالة أمد الحرب هناك. غير أنه لا يمكن البحث عن السلام بصورة مناسبة في حين يجري الدفع قدما بشرط تغيير النظام. ويجب على جميع أطراف الصراع تقديم تنازلات حقيقية لمصلحة الشعب السوري بأسره.

وهناك أيضا مسألة ناشئة لها تبعاتها ومن الضروري معالجتها. وهي تتعلق بالتقارير المثيرة للقلق الواردة مؤخرا بشأن عمليات تجسس على نطاق واسع ودون قيود، يزعم أن الولايات المتحدة الأمريكية تواصل تنفيذها في العديد من البلدان، بما في ذلك أقرب حلفائها. وفي الواقع، هناك تقارير تفيد بتفشي ممارسات من قبيل التجسس الإلكتروني، بما في ذلك، داخل أروقة ومكاتب الأمم المتحدة. ونحن نرفض بشدة هذه الأنشطة لكونها غير مشروعة، ولأنها تشكّل

انتهاكا للاتفاقيات الدبلوماسية وإساءة للمجتمع الدولي. وترى سانت فنسنت وجزر غرينادين أهمية وجود جدول أعمال بشأن الإجراءات التصحيحية المناسبة في هذا الصدد، على النحو الذي بيّنه رئيس جمهورية البرازيل في وقت سابق هذا الأسبوع، على أن تكون تلك الإجراءات نزيهة ومعقولة وقابلة للتحقيق من جانب المجتمع الدولي.

وإذ نواصل جهودنا الجماعية في إطار السعي إلى تعزيز السلام العالمي الدائم، فإننا نذكر أن الحروب لا تنشب بين البلدان فحسب، وإنما تنشب في داخلها أيضا. كما نعلم أن بعض أعلى معدلات الوفيات الناجمة عن العنف تحدث في البلدان التي تبدو سلمية في الظاهر. وقد سلّم المجتمع الدولي هذا العام بعدم إمكانية تحقيق سلام حقيقي ودائم بين الدول وفي نطاق حدودها، فضلا عن تحقيقه في المدن والقرى، في ظل بيئة مؤاتية للاتجار غير المنظم بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ولا تزال معاهدة تجارة الأسلحة – التي وقّعت عليها سانت فنسنت وجزر غرينادين في اليوم الأول الذي فتح فيه باب التوقيع عليها – أكثر ضعفا مما نتصور. ومع ذلك، فإننا لا نزال نعتبرها خطوة أولى هامة نحو تنظيم التدفق غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في منطقة البحر الكاريبي التي يقترن فيها تدفق الأسلحة في غالب الأحيان بسيل هائل من المخدرات التي تشق طريها إلى الأسواق في البلدان الأخرى.

وأشعر بخيبة أمل كبيرة إزاء المجتمع الدولي الذي لا يزال يواصل الانخراط في مفاوضات خاوية تائهة ولا نهاية لها فيما يبدو بشأن تغير المناخ. وليس هناك أي مبرر لعجزنا عن تحقيق تقدم ملموس بشأن هذه المسألة الضرورية الملحة. ولا تزال البلدان الضعيفة مثل سانت فنسنت وجزر غرينادين على خط المواجهة مع تغير المناخ، بل هي تتحمل بالفعل تزايد وطأة الاحترار العالمي. وفي الوقت نفسه يواصل المسببون الرئيسيون للظاهرة والملوثون التاريخيون للمناخ التشدق بالكلام الخاوي عن محنتنا. وبالنسبة لهم فإن مكافحة تغير المناخ مسألة لا تعدو عن كونها دولارات وسنتات، وليست مسألة حياة أو موت. وهؤلاء يسعدون لفشل العملية المتعددة الأطراف، كي يتسنى لهم التراجع عن الالتزامات الوطنية التي تفتقر إلى الفعالية والشعور بآلام الآخرين أساسا. بيد أنه يجب عدم السماح باستمرار وجود هذه العقبات العنيدة التي تحول دون إحراز تقدم، لأنها تعوق بقاء وتنمية مساحات شاسعة من كوكبنا.

وأشيد بمبادرة الأمين العام الرامية إلى عقد اجتماع رفيع المستوى معني بتغير المناخ، على أمل أن يوفر ذلك الاجتماع التوجيه والزخم اللازمين لمفاوضاتنا المتعثرة. ولن تحقق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ غاياتها إذا استمر تزايد الاحترار العالمي دون كابح. وقد حان الوقت بالفعل الآن لإجراء مفاوضات بحسن نية، فضلا عن توفير الموارد الكافية للمساعدة في التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها.

وفي الختام، أود أن أشير إلى أن ميثاق الأمم المتحدة يستهل بعبارة ”نحن شعوب الأمم المتحدة.“ وليس ”نحن شعوب الأمم الغنية “ أو ”نحن شعوب الأمم العسكرية القوية“ أو ”نحن شعوب البلدان الكبيرة“ وإنما ”نحن شعوب“ –العالم بأسره، المؤلف من جميع الدول الأعضاء في هذه الهيئة. والأمم المتحدة لم توجد لكي تمنح الفوائد التي تعود على مجموعات ضيقة مختارة فحسب، بل هي وجدت أصلا من أجل كفالة تحقيق السلم والتنمية للجميع. وإن أردنا تهيئة السبيل لمستقبل التنمية بحق، فإنه يجب أن يكون ذلك السبيل شاملا كي يكون لجميع الأمم والشعوب دور رئيسي تؤديه، فضلا عن جني نصيبها من ثمار تلك المشاركة. ولنكن خلفا لآبائنا وأمهاتنا المؤسسين المبجلين الذين وضعوا رؤية إنسانية نبيلة لمنظمتنا هذه. وعليه، فلن أملّ تكرار القول دائما: إن خير الطرق أقصرها، وهو الذي اخترناه. وفي ذلك يكمن الاختلاف كله.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء سانت فنسنت وجزر غرينادين على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب السيد رالف إي غونسالفيس، رئيس وزراء سانت فنسنت وجزر غرينادين، من المنصة.

خطاب يلقيه السيد تويلايبا سايليلي ماليليغاوي، رئيس وزراء دولة ساموا المستقلة

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب من رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتجارة في دولة ساموا المستقلة.

أصطُحب السيد تويليبا سايليلي ماليليغاوي، رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتجارة في دولة ساموا المستقلة، إلى المنصة

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): من دواعي سروري العظيم أن أرحب بدولة السيد تويليبا سايليلي ماليليغاوي، رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتجارة في دولة ساموا المستقلة، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد ماليليغاوي (ساموا) (تكلم بالإنكليزية): أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة. كما أود أيضا أن أتقدم إليكم بالشكر على استمرار تأييدكم القوي للمسائل المتعلقة بالدول الجزرية الصغيرة النامية التي تدافعون عنها لسنوات عديدة، وقد أبديتم مرة أخرى هذا الأسبوع خلال الفترة التمهيدية والعملية المفضية إلى مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، المقرر عقده في منطقة المحيط الهادئ العام القادم.

ولا يوجد بلد محصن أو في مأمن تماما من المحن الاقتصادية إلى الفقر المدقع، ومن عدم الاستقرار الاجتماعي إلى اندلاع أعمال العنف والصراع العرقي أو الديني، ومن دمار الكوارث الطبيعية إلى الأعمال الإرهابية المميتة. وتبين الأحداث التي وقعت في سوريا والعراق وباكستان، وهنا في الولايات المتحدة على مدى الأسبوع الماضي المخاطر المتعددة التي نواجهها في عالم اليوم. إننا نتعاطف مع حكومات وشعوب تلك البلدان، ونتقدم بخالص تعازينا لمن فقدوا أسرهم وأصدقاءهم في تلك الأحداث المأساوية.

وفي حين أن المنظمة لا تزال تعالج مختلف المشاكل الخطيرة التي تتطلب عملا جماعيا بقيادة الأمم المتحدة، من أجل حلها، فلربما يكون أكبر تهديد نواجهه اليوم هو تغير المناخ. إذ يشكل تغير المناخ خطرا على الأمن بأبعاد أكبر بكثير من استعداد كثير من الناس للاعتراف بها. فبالنسبة لبعض بلدان المحيط الهادئ الجزرية المنخفضة، قد يؤدي تغير المناخ إلى اختفائها في نهاية المطاف بوصفها دولا ذات سيادة. وقد تم تعزيز التأكيد على الأهمية والإلحاحية غير المعهودتين لتغير المناخ عندما التقى قادة منتدى المحيط الهادئ الأمين العام بان كي – مون اليوم. وقدم رئيسنا، رئيس جمهورية جزر مارشال، إلى الأمين العام إعلان ماجورو المعني بقيادة الجهود المتعلقة بالمناخ، وهو جهد تبذله منطقتنا، والأرجح أن تكون أول وأكثر المتضررين من تغير المناخ، لإطلاق دفعة جديدة من القياديين الأكثر إصرارا في جميع أنحاء العالم، تهدف إلى التعجيل في خفض وتقليص التلوث الناجم عن غازات الدفيئة في العالم قبل فوات الأوان.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد توري (غينيا).

إن الأسباب الجذرية لتغير المناخ ووسائل التصدي له معروفة على نطاق واسع. ونحن، في منطقة المحيط الهادئ، نعرف بالفعل بحكم التجربة القاسية والمرة، شأننا في ذلك شأن العديد من أجزاء أخرى من العالم، ما هي الآثار المترتبة على تغير المناخ، وأنها لن تزداد سوى حدة إذا لم يتم اتخاذ الإجراءات الكافية. ومن المحزن أن ما هو واضح بالنسبة لنا في المفاوضات المتعلقة بتغير المناخ هو استمرار انتصار أصحاب

المصالح القوية في الحيلولة دون اتخاذ الإجراءات التي ينبغي اتخاذها أو تأخير تلك الإجراءات. في عالم تتنوع فيه القدرات والطاقات المختلفة، يتطلع أولئك الأقل قدرة على التخفيف من آثار تغير المناخ أو التكيف مع آثاره، إلى الدول الأعضاء التي تقوم بالأدوار القيادية لأن ترتقي إلى مستوى التحدي وأن تكون قدوة يحتذى بها، من أجل كفالة أن الاتفاقية المتعلقة بتغير المناخ لمرحلة ما بعد عام ٢٠٢٠، التي يجري التفاوض بشأنها حاليا، سوف تعالج بصورة ناجعة المخاوف المتزايدة لبلدان مثل بلدي من الآثار الكارثية لتغير المناخ إذا لم تتم معالجتها بشكل جماعي وبتصميم. وتقع على عاتقنا، بوصفنا قادة العالم، مسؤولية إبرام اتفاق جديد من شأنه أن يطمئن الجزر المنخفضة بأن مصالحها وأولوياتها تأتي في صميم اهتماماتنا وأولوياتنا. فلنرتق إلى مستوى الحدث ولنكن جزءا من الحل.

وأعلنت ساموا، خلال الحدث التاريخي الذي تم فيه التوقيع على معاهدة تجارة الأسلحة في حزيران/يونيه، بأنها ستوقع المعاهدة على أعلى مستوى سياسي خلال مناسبة توقيع وإيداع المعاهدات في الدورة الحالية للجمعية العامة. وأوفينا بذلك الوعد، إذ وقعت عليها بالنيابة عن ساموا في احتفال الخاص جرى قبل يومين. ونرحب بكون أن أكثر من ١٠٠ دولة، بما فيها الولايات المتحدة، قد وقعت على المعاهدة الآن. بالنسبة للبلدان الجزرية الصغيرة مثل ساموا، فإن زعزعة الاستقرار أمر إنما يحدث بوقوع عدد قليل من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في أيدي غير أمينة. وفي الواقع، في منطقة المحيط الهادئ التي ننتمي إليها، أججت هذه الأسلحة المسماة بالأسلحة الصغيرة لصراعات وعطلت حياة المجتمعات المحلية وأعاقت. تنمية البلدان إن معاهدة تجارة الأسلحة، عند تنفيذها بشكل كامل، سوف تساعد كثيرا الدول الجزرية الصغيرة مثل بلدي في جهودها الرامية إلى الحفاظ على أمن واستقرار مجتمعاتنا المحلية. كما يمثل توقيعنا على معاهدة تجارة الأسلحة دليلا آخر على التزامنا الثابت بنزع السلاح العام والكامل، لأن ذلك سيساهم إلى حد كبير في إنقاذ الأرواح، ووقف انتهاكات حقوق الإنسان وتجنب الأزمات، ويمثل ذلك خطوة هامة في تقليص عدد ضحايا الأسلحة التقليدية من البشر ووضع حد له في نهاية المطاف.

ساموا تظل ملتزمة التزاما كاملا بعمل الأمم المتحدة لحفظ السلاح الذي هو أحد أنجع وأنجح الولايات المناطة بالمنظمة. وعلى مدى أكثر من عشر سنوات، ما برحت ساموا تساهم بأفراد الشرطة المدنية في عمليات حفظ السلام في بلدان مثل جنوب السودان وتيمور – ليشتي وليبريا والسودان، وفي منطقة المحيط الهادئ في بعثة المساعدة الإقليمية إلى جزر سليمان. وسنغدو في وضع أفضل يمكننا من زيادة إسهامنا في بعثات حفظ السلام بعد أن ينهي فريق الأمم المتحدة للاستقصاء والاختيار والمساعدة تقييمة الذي من المقرر أن يجري قبل نهاية عام ٢٠١٣، للضباط المؤهلين من قوة الشرطة لدينا.

وتتطلع ساموا إلى الحوار الرفيع المستوى المعني بالهجرة الدولية والتنمية الذي سيجري الأسبوع المقبل. تشكل الهجرة الدولية تحديات وفرصا على ا بالنسبة للبلدان الأصلية وبلدان العبور وبلدان المقصد. ومساهمتها في التنمية المستدامة من ثم يتوقف في نهاية المطاف على استعداد بلدان المصدر وبلدان المقصد للتوصل إلى ترتيبات إنسانية تنم عن الإبداع وتعود بالفائدة على كل من تلك البلدان والمهاجرين. وتعمل ساموا عن كثب مع نيوزيلندا وأستراليا، من خلال برامج العاملين الموسميين لديهما، للتأكد من أن تلك المبادرات المهمة تؤدي إلى منفعة المتبادلة للأطراف المرسلة والمستقبلة في الترتيبات.

وأبرز مرة أخرى الاجتماع الرفيع المستوى المعني بنزع السلاح النووي (انظر A/68/PV.11) المعقود أمس الحاجة الملحة إلى عقد معاهدة لحظر الأسلحة النووية، نظرا إلى

العواقب الإنسانية الكارثية لأي استخدام لهذه الأسلحة. هذه الأسلحة تمثل المفارقة الكبرى في عصرنا.

وفي حين أن الأمم ترغب في تحقيق السلام والتكلم عن السلام، هناك أكثر من ثروة وطنية تذهب نحو تطوير واقتناء أسلحة الدمار الشامل الأكثر تطورا من أي وقت مضى. ولقد كانت منطقة المحيط الهادئ مسرحا لقدر كبير من التجارب النووية، مع وجود بعض الجزر التي لا تزال تحمل الندوب الناجمة عن تلك التجارب. وتَمثّل ردنا الإقليمي في وضع معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب المحيط الهادئ، معاهدة راروتونغا، بغية التأكد من أن التجارب النووية في المحيط الهادئ باتت شيئا من الماضي.

وتؤكد ساموا من جديد دعمها المتواصل لإنشاء عالم خال من التجارب النووية. ويجب التوصل إلى اتفاق مبكر على حظر التجارب النووية والكف عن إيجاد المزيد من الأسلحة النووية وصنعها.

إننا نثق ثقة كبيرة بسيادة القانون والحماية الحيوية التي توفرها لجميع الدول، وبخاصة البلدان الصغيرة والضعيفة، مثل بلدي، التي لا تملك قوة مسلحة ولا تنتسب إلى أي تجمع عسكري. والمحكمة الجنائية الدولية جزء هام من بنيان السلام في العالم القائم على أساس سيادة القانون، ويسرنا أن نكون الدولة الطرف الثانية التي صدقت في العام الماضي على تعديلي كمبالا المتعلقين بنظام روما الأساسي. ومع إيداع صك التصديق التاسع يوم أمس، نأمل أن يدخل تعديلا كمبالا حيز التنفيذ قريبا، وأن تصبح المحكمة الجنائية الدولية أول محكمة تحمّل الأفراد المسؤولية عن جرائم العدوان منذ المحاكم العسكرية الدولية في نورمبرغ وطوكيو.

إن الأمم المتحدة بحاجة إلى التكيف مع البيئة الدولية المعاصرة المتغيرة، وإلا فهي تخاطر بأن يجري تجاوزها لصالح المؤسسات والتجمعات التي تكون أكثر استجابة لاحتياجات الدول الأعضاء. والمنتدى السياسي الرفيع المستوى هو واحد من الإصلاحات المرحب بها، وتشعر ساموا بغاية السرور لأنها شاركت في جلسته الافتتاحية هذا الأسبوع.

ولا يزال المزيد من الإصلاح الأساسي مطلوبا لمعالجة الاختلالات القائمة في هيكل السلطة الحالي لمجلس الأمن من خلال توسيع فئتي العضوية على السواء، وإجراء تحسينات في أساليب عمله، لكي يكون انعكاسا للحقائق في الوقت الراهن، ولكي يتعزز المجلس من حيث دوره وفعاليته.

وعملية إعادة بدء خطة السلام المتوقفة في الشرق الأوسط بين الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني وما رافقها من جهود متجددة وشجاعة قوية تحظى بتأييدنا القوي. فهي تبعث على الأمل في أنه لا يزال من الممكن التوصل إلى الحل القائم على دولتين، وهو الخيار الوحيد ذو الآفاق الواقعية لتحقيق السلام الدائم.

إن عدد مناطق التوتر والبؤر المضطربة في العالم آخذ في التزايد، وهي صارت تشهد أعمالا أشد فتكا. وبات مخيفا توافر أسلحة الدمار الشامل، واستعمالها في سوريا الآن. والمعاناة الهائلة التي أحدثتها الأزمة السورية لامست قلوبا كثيرة، وأمّا الحادث الأخير، الذي شهدنا فيه مع عدم التصديق بتاتا استخدام الأسلحة الكيميائية لقتل الضحايا العزل دون تمييز وحتى الأطفال، فيعجز فهمه.

لذلك، نرحب بالاقتراح المشترك الذي قدمته الولايات المتحدة وروسيا، وباستعداد سوريا لتدمير أسلحتها الكيميائية تحت إشراف السلطة المختصة في الأمم المتحدة. ونحن نتوقع الامتثال الكامل المطلوب لنجاح هذه المبادرة. وما دامت أسلحة الدمار الشامل مثل الأسلحة الكيميائية موجودة، سوف يلجأ بعض المصابين بجنون العظمة إلى استخدامها عاجلا أم أجلا، مع ما ينجم عنها من عواقب مهلكة للعالم. والضمانة المثلى هي بطبيعة الحال تدمير جميع هذه الأسلحة، سواء كانت كيميائية أو بيولوجية أو نووية.

لقد دعا مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة إلى عقد مؤتمر دولي ثالث بشأن الدول الجزرية الصغيرة النامية في عام ٢٠١٤، بغية تذكير المجتمع الدولي بأن الدول الجزرية الصغيرة النامية تواجه تحديات فريدة من نوعها وجوانب ضعف تقتضي تكريس الدعم لها، وتقديم المساعدة لبناء قدرتها على التكيف.

وتتشرف ساموا باستضافة هذا المؤتمر في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، بالنيابة عن الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ. ولقد أيد اجتماع بربادوس الأقاليمي موضوع ”التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال شراكات حقيقية ودائمة“ كموضوع شامل للمؤتمر. والشراكة العالمية المتجددة سوف تساعد الدول الجزرية الصغيرة النامية على مواجهة العديد من المخاطر، بحيث يتسنى لها تحقيق النمو الاقتصادي الشامل، والتنمية الاجتماعية، والاستدامة البيئية.

واقترحت ساموا أيضا استخدام المؤتمر بوصفه منبرا لإطلاق شراكات محددة وملموسة مع الدول الجزرية الصغيرة النامية، كأنجع وسيلة للتصدي لبعض التحديات التي تواجهها مجموعة الدول هذه، وكإرث للمؤتمر.

ويوفر مؤتمر ساموا، من خلال النهوض بخطة التنمية في الدول الجزرية الصغيرة النامية، فرصة استراتيجية أمام الدول الجزرية الصغيرة النامية، بوصفها مجموعة دول، للاتفاق على أولوياتها وتوحيد مواقفها قبل مؤتمر قمة القادة الذي دعا الأمين العام بان كي – مون إلى عقده في عام ٢٠١٤ بشأن تغير المناخ؛ وخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وهي قيد المناقشة؛ والمفاوضات الجارية المتعلقة بالخلف لمعاهدة تغير المناخ لما بعد عام ٢٠٢٠.

واسمحوا لي أن اختتم كلامي بالإعراب عن امتناننا لجميع شركائنا، البلدان المتقدمة النمو والنامية، الكبيرة والصغيرة، والحكومات والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني والقطاع الخاص على دعمهم المتفاني، الذي ساعد بلدي للوصول إلى عتبة جديدة في مسيرته بوصفه ”دولة عضوا“ في الأمم المتحدة. ومركزنا الجديد كبلد من غير أقل البلدان نموا لا يمكن أن يدوم بعد كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ إلا بدعم من شركاء ساموا الحقيقيين والدائمين فعلا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتجارة في دولة ساموا المستقلة على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد تويلايبا سايليلي ماليليغاوي، رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتجارة في دولة ساموا المستقلة، من المنصة.

خطاب الشيخة حسينة، رئيسة وزراء جمهورية بنغلاديش الشعبية

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيسة وزراء جمهورية بنغلاديش الشعبية.

اصطحبت الشيخة حسينة، رئيسة وزراء جمهورية بنغلاديش الشعبية، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): يسرني بالغ السرور أن أرحب بدولة الشيخة حسينة، رئيسة وزراء جمهورية بنغلاديش الشعبية، وأن أدعوها إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الشيخة حسينة (بنغلاديش) (تكلمت باللغة البنغالية؛ وقدم الوفد نصا بالإنكليزية): أهنئ الرئيس آشي تهنئة حارة جدا بمناسبة انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين. وأهنئ أيضا السيد فوك جيريميتش على قيادته القديرة كرئيس للجمعية العامة في دورتها السابعة والستين. وإنني أُعجب بالأمين العام، السيد بان كي – مون، على حكمته ومبادراته الجريئة والنجاحات التي حققها بصفته رئيسا للأمم المتحدة.

وتحدث الابتكارات التكنولوجية السريعة تغيرا في عالمنا. كما تؤدي التغييرات التي تنطوي عليها إلى نزاعات جديدة

داخل الدول وفيما بينها. وباتت الدول الضعيفة والمحرومة الأكثر تضررا. ويذكرني ذلك بوالدي الأب الروحي للدولة، بانغاباندهو شيخ مجيب الرحمن، ودعوته المستنيرة، حينما تحدث أول مرة أمام الجمعية العامة في ١٩٧٤، من أجل إقامة نظام عالمي قائم على السلام والعدالة وترتيبات اقتصادية عالمية بغية تحرير العالم من الفقر والجوع والعدوان. وبصفتي ابنته، أشعر بالفخر بأنني من بين القادة الذين أقروا إعلان الألفية عام ٢٠٠٠، وبوجودي في مؤتمر استعراض الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠١٠ وبالمشاركة الآن في الانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى خطة التنمية لما بعد ٢٠١٥.

وآمل أن يساعدنا موضوع هذا العام ”خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: تمهيد السبيل“ على وضع استراتيجية عملية المنحى بغية تحقيق تلك الأهداف. إذ يحرز الفريق العامل مفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة والمنتدى السياسي رفيع المستوى الذي أنشئ حديثا تقدما جيدا. كما ستفيد تجربتنا في التغلب على التحديات التي تواجه الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، ولدى إعداد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

وقدمت بنغلاديش للأمم المتحدة مشروعا لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ يغطي الأهداف الاجتماعية – الاقتصادية والبيئية والموارد اللازمة لتحقيقها. كما عقدنا اجتماع القيادة العالمية بشأن ديناميات السكان في دكا، ووضع الإعلان المنبثق عن الاجتماع الأفراد من البشر في صميم خطة التنمية كلها. وأدرج الإعلان النمو السكاني، والشيخوخة، والتحضر والهجرة بوصفها مسائل ذات الأولوية. كما أشار الاجتماع بقوة إلى الحاجة إلى تعميم مراعاة الهجرة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، لا سيما استيعاب المهاجرين المتوقعين تأثرا بتغير المناخ.

وهدفنا أن نصبح بلدا متوسط الدخل وأن نحقق رؤيتنا عام ٢٠٢١ بتحديد أهداف تتمشى مع الأهداف الإنمائية للألفية. لقد حققنا بالفعل الأهداف الإنمائية للألفية أو نحن على المسار الصحيح نحو تحقيقها من الهدف الأول حتى الهدف السادس. وانخفض الفقر من ٥٦,٦ في المائة عام ١٩٩١ إلى أدنى من ٢٦ في المائة اليوم. وفي السنوات الأربع والنصف الماضية، ظل متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٦,٤ في المائة؛ وانضم ٥٠ مليون شخص إلى فئة ذوي الدخل المتوسط؛ وارتفعت حصيلة الصادرات من ١٠,٥٣ بليون دولار في ٢٠٠٦ إلى ٢٧,٠٣ بليون دولار اليوم، وزادت التحويلات المالية من ٥ بلايين دولار في عام ٢٠٠٦ إلى ١٤,٥ بليون دولار؛ وشهدت احتياطيات العملات الأجنبية زيادة من ٣,٤٠ بليون دولار عام ٢٠٠٦ إلى ١٦ بليون دولار؛ كما زادت قدرة إنتاج الطاقة من ٢٠٠ ٣ ميغاوات في عام ٢٠٠٦ إلى ٠٥٩ ٩ ميغاوات اليوم، هذا على سبيل المثال لا الحصر لعدد قليل من المؤشرات.

ولذلك غالبا يطلق على بنغلاديش نموذج التنمية الاقتصادية وحاملة راية جنوب آسيا. وحصلت إنجازاتنا على جائزة الأهداف الإنمائية للألفية، وهي جائزة فيما بين بلدان الجنوب، وجائزة التنوع العالمي وجائزة الغذاء لعام ٢٠١٣ من منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة. ويرجع السبب في تحقيق تلك الإنجازات إلى حد كبير إلى ممارسة المبادئ الواردة في القرار المعنون ”تمكين الناس والتنمية“ (القرار ١٠٧/٦٧)، الذي قدمته واتخذته الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين. وباستخدام أحدث التكنولوجيا الرقمية، يحصل الناس اليوم على أكثر من ٢٠٠ خدمة من ٤,٥٨٢ من مراكز الاتحاد الرقمية للمعلومات والخدمات. كما تحصل المرأة الريفية على خدمات الرعاية الصحية من ٥٠٠ ١٥ عيادة ومركز من العيادات المترابطة رقميا لتقديم الرعاية الصحية للمجتمع ومراكز الاتحاد الصحية، التي تقدم خدمات الرعاية الصحية حتى بيوت الناس. كما توفر تقنيات الهاتف الخلوي المتقدمة الخدمات لأكثر من ١٠٠ مليون مشترك.

وأعتقد أن التنمية الوطنية الحقيقية لا يمكن تحقيقها إلا من خلال التعليم. والتعليم هو القوة الدافعة الرئيسية لتحقيق السلام والازدهار للأمة وإعلاء العدالة وسيادة القانون، والقيم الديمقراطية وتمكين الشعوب. كما تتطلب التنمية الحقيقية تمكين المرأة ومشاركتها على قدم المساواة مع الرجل في جميع مناحي الحياة. وتقدم سياستنا التعليمية الجديدة للفتيات التعليم المجاني حتى المدرسة الثانوية العليا، والرواتب الشهرية لما يقدر بـ ١١,٩ مليون طالب من الأسر الفقيرة، والكتب المدرسية مجانا لجميع الطلبة حتى المستوى الثانوي. كما ساعدت سياساتنا في تنمية القيادات النسائية من المستوى الشعبي إلى المستوى الأعلى. فعلى الصعيد السياسي جرى حتى الآن انتخاب ١٤ ٠٠٠ سيدة في الهيئات الحكومية المحلية و ٧٠ سيدة في البرلمان. وتشغل خمس نساء مناصب الوزراء وتشغل إمرأة أخرى منصب رقيب البرلمان. وربما تكون بنغلاديش هي الدولة الوحيدة اليوم التي تشغل فيها النساء منصب رئيس الوزراء، ورئيسة المجلس، وزعيمة المعارضة ونائبة الزعيم، وكلهن في الوقت ذاته. وقد ساعدت فئة ١٠ في المائة من الوظائف المخصصة للنساء في النجاح في الوصول إلى العديد من المناصب العليا في الفرعين القضائي والإداري، وفي المناصب الدبلوماسية وفي القوات المسلحة ووكالات إنفاذ القانون.

وتشمل سياساتنا الرامية إلى التمكين، لا سيما الفئات الضعيفة، برامج شبكة الأمان الاجتماعية، مثل توفير الغذاء للمجموعات الضعيفة والتنمية؛ والإسكان وسبل العيش للمشردين؛ والمعاشات الشهرية لكبار السن والأرامل، والمعوزات، والمناضلين من أجل الحرية والمعوقين؛ وتقديم بدلات الأمومة إلى ٤,٣ مليون شخص، وتوفير الأمن الغذائي والتغذوي لأكثر من مليون شخص في المناطق الريفية من خلال مخططات بيت واحد، ومزرعة واحدة، على سبيل المثال لا الحصر. ونقدم للمحرومين والمعاقين جسديا التعليم وتنمية المهارات والقروض بدون فائدة للعمل الحر. وفي القطاع الرسمي، جرى حجز حصة واحد في المائة لهم. وبالنسبة للذين يعانون من التوحد واضطرابات النمو الأخرى، قدمت بنغلاديش مشروع قرار بشأن اضطرابات طيف التوحد في الدورة السابعة والستين للجمعية العامة (القرار ٨٢/٦٧). واتخذ ذلك القرار، ووحدنا جميعا في سعينا لتوفير مكان صحيح لهم في العالم.

ومع ذلك، للأسف لايزال تغير المناخ يعيق تقدمنا في جميع المجالات. وتواجه بنغلاديش، إذ تعاني من زيادة الكوارث الطبيعية، مستقبلا كارثيا بسبب الاحترار العالمي وارتفاع مستوى سطح البحر. وتشير التقديرات إلى أن زيادة درجة مئوية واحدة في الحرارة من شأنها أن تؤدي إلى ارتفاع متر عن مستوى سطح البحر، مما يتسبب في إغراق خمس بنغلاديش وإجبار ٣٠ مليون مهاجر بسبب تغير المناخ إلى الانتقال إلى مكان آخر، وبالتالي حدوث أزمة ضخمة داخل وخارج حدودنا. ولذا أكرر الدعوة التي أطلقتها في الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة (انظر A/64/PV.4) إلى إقامة نظام قانوني لضمان إعادة التأهيل الاجتماعي والثقافي والاقتصادي للمهاجرين بسبب المناخ. وأكرر مرة أخرى دعوتي إلى وجود آلية تمويل سريعة لأقل البلدان نموا من أجل كفالة التمويل المستدام بغية تحقيق تكيفنا وخطط عملنا الرامية إلى التخفيف من تأثير تغير المناخ.

وحصلت بنغلاديش على استقلالها عام ١٩٧١ من خلال تضحيات هائلة. وبدأت تضحيتنا بسفك الدماء للحفاظ على لغتنا الأم، البنغالية، في ٢١ شباط/فبراير ١٩٥٢. وبمبادرة من حكومة بلدي، خلدت منظمة اليونسكو تلك التضحية عام ١٩٩٩ بإعلانها ٢١ شباط/فبراير بوصفه اليوم الدولي للغة الأم. وتشمل التدابير التي اتخذناها حتى الآن في ذلك الصدد، إنشاء معهد اللغة الأم الدولي في داكا وومطالبة الأمم المتحدة بإعلان البنغالية باعتبارها إحدى اللغات الرسمية بها.

وإنني أشكر الأمم المتحدة على تقديم موقع شبكي وبرنامج إذاعي بنغاليين، وأشكر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على إصدار تقريرها الآسيوي بالبنغالية.

وأثناء حربنا للتحرير عام ١٩٧١، ارتكبت القوات الباكستانية المحتلة – بالتعاون مع جماعاتها المنغلقة المحلية – إبادة جماعية، أعمال اغتصاب، إشعال حرائق متعمَّدة وجرائم ضد الإنسانية. وضحَّى أكثر من ثلاثة ملايين شخص بأرواحهم، وفقدَ ربع مليون امرأة شرفهنّ، لتحقيق الاستقلال. ومنذ ذلك الحين، بقي أمل الأمة وطموحها متَّقدين بأن يُساق الجناة إلى العدالة. وبناء على ذلك، أنشأت حكومتنا محكمتين لجرائم الحرب بموجب وثيقة المحاكم الجنائية الدولية لعام ١٩٧٣ لمقاضاتهم. وتُجرى هذه المحاكمات بأعلى معايير الممارسات القضائية. ومن شأن الإنجاز الناجح لها أن يضمِّد جراح الحرب وينقل بنغلاديش إلى طريق السلام والتقدم. وإنني أحثّ المجتمع الدولي على دعم عملية المحاكمات من أجل العدالة وحقوق الإنسان وسيادة القانون.

إنّ القوى المناهضة للتحرير دأبت دائما على العمل لتدمير الطابع العلماني لأمتنا. وفي ظلّ الرعاية المباشرة لحكومة تحالف جماعة الحزب القومي في بنغلاديش من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠٠٦، التأمت تلك القوى لتشكيل أجهزة إرهابية، وبدأت تلك الأجهزة باعتداءات بالمتفجرات والقنابل اليدوية تقتل الناس، ولا سيما القادة العلمانيين وأعضاء البرلمان. وفي ٢١ آب/أغسطس، ٢٠٠٤، قامت بمحاولة لاغتيالي، بإلقاء ١٣ قنبلة يدوية على حشد عام كنت أخاطبه احتجاجا على مهاجمة المفوضية السامية البريطانية بالقنابل اليدوية في ٢١ أيار/مايو، ٢٠٠٤. وقد قُتِل في هذا الهجوم ٢٤ شخصا وأصيب أكثر من ٥٠٠ شخص. ونجوتُ بأعجوبة. وكما تعلمون، نُفِّذ قبل ذلك اعتداء أكثر وحشية، في ١٥ آب/أغسطس، ١٩٧٥، قُتِل فيه والدي، بانغاباندو الشيخ مجيب الرحمن، أبو الأمة، و ١٨ فردا من أسرتي. و لم ننج، أختي الصغرى، الشيخة ريحانة وأنا، إلاّ لأننا كنا خارج البلد آنذاك. وقد عزّزت تلك الاعتداءات الشنيعة تصميمي للقضاء على الإرهاب واعتماد إجراءات شديدة لمكافحة الإرهاب وغسل الأموال.

وفي الداخل، ترسِّخ حكومتنا الديمقراطية بغية دحر الإرهاب والتطرف أيديولوجيا. وقد تمّ تعزيز لجاننا المعنية بالانتخابات ومكافحة الفساد وحقوق الإنسان والإعلام. وأثناء فترة ولاية حكومتنا، أجرت لجنة الانتخابات ٧٧٧ ٥ عملية انتخابية، تمّ فيها انتخاب ٩٩٥ ٦٣ شخصا للبرلمان والمؤسسات المدنية والبلديات والهيئات المحلية الأخرى، بدون تلقّي أية شكوى. وبذلك أثبتت لجنة الانتخابات بوضوح أنها تستطيع إجراء انتخابات وطنية حرة ونزيهة وموثوقة.

وعلى صعيد الشؤون الخارجية، نهدف إلى توطيد السلام بحلّ المسائل العالقة مع جيراننا، وزيادة التعاون معهم عبْر تعزيز الموصولية والحفاظ على علاقات طيبة مع جميع بلدان العالم عملا بقول أبي الأمة المأثور، ”الصداقة للجميع، ولا غِلَّ لأحد“.

والتزامنا بالسلام العالمي يثبته دورنا في طليعة المساهمين في عمليات حفْظ السلام التابعة للأمم المتحدة، وبصفتنا نائب رئيس لجنة بناء السلام. ويجسده أيضا موقفنا تجاه خطة نزع السلاح وعدم الانتشار. وأثناء مدة ولايتي الأولى بصفتي رئيس وزراء، من عام ١٩٩٦ إلى عام ٢٠٠١، أصبحت بنغلاديش أول دولة في جنوب آسيا تصدِّق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية واتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد. وفي فترة ولايتي الحالية، يسرّني أن أكون مجددا أول من وقَّع معاهدة تجارة الأسلحة في المنطقة، وانضمّ إلى بقية صكوك الاتفاقية المعنية بأسلحة تقليدية معيّنة بمناسبة توقيع المعاهدات هذه السنة. ويستند دورنا في الشؤون العالمية إلى العدالة والقيم الديمقراطية، بهدف ضمان السلام والأمن الدوليين ودعم نزع السلاح.

إنّ تعزيز التعبير الثقافي والحوار بين الأديان والثقافات أساسي للسلام والتنمية في عهد ما بعد عام ٢٠١٥. وقد نوَّهت اليونسكو في عام ٢٠١٢ بمبادراتي الشخصية لتعميم هذه القيم في الوطن والخارج، حيث مُنِحنا ميدالية التنوّع الثقافي. فالثقافة مكمِّلة لهوية كل دولة عضو في الأمم المتحدة. لذا، اقترح بلدي – على اليونسكو وفي المناقشة المواضيعية في الجمعية العامة بشأن الثقافة والتنمية – إدراج الثقافة بصفتها موضوعا لخطة التنمية بعد عام ٢٠١٥. وإنني أؤكد تلك الدعوة هنا اليوم وأطلب دعم جميع الحاضرين.

وتُعيق قيود الموارد والمساعدة الخارجية غير الكافية بنغلاديش. ولكي نحقق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، وننفِّذ الأهداف الإنمائية بعده، يتعين على شركائنا الإنمائيين أن يفوا بتعهّداتهم بالمساهمة بنسبة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي، بصفتها مساعدة إنمائية رسمية، و ٠,٢ في المائة من الدخل نفسه بصفته مساعدة إنمائية رسمية لأقل البلدان نموا. وإنني أحثهم على أن يتيحوا أيضا لهذه البلدان الوصول إلى أسواقهم بدون رسوم جمركية أو حصص مفروضة، فضلا عن منحها صوتا مساويا في مؤسسات بريتون وودز والمؤسسات المالية الدولية، وحرية تنقل العمالة. وتنفيذ القسم الرابع من الاتفاق العام حول التعرفات الجمركية والتجارة أساسي أيضا لمنفعة البلدان المرسِلة والمستلِمة كليهما.

إنّ وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ مَهمة شاقّة لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. فعلينا أن نكون متَّحدين في الاتفاق على إطار مشترَك لهذه الخطة يحقِّق تطلُّعنا إلى بناء عالم عادل ومزدهر ومستدام، لا يُترَك فيه وراءنا أيّ شخص أو دولة. وبنغلاديش التي تمثل ١٦٠ مليون شخص تقدمي وحصين، ستقود هذه الجهود إلى الخطوط الأمامية.

إنّ في العالم المعَوْلَم تعقيدات فريدة تهدد السلام أحيانا. والسياسات المبنية على العدالة حتمية للقضاء على تلك التهديدات. فالعدالة هيترياق السلام الذي يمكِّن التنمية والتقدم، اللذين بدورهما يبدِّدان التحديات المفروضة على الحرية، والديمقراطية، وحقوق الإنسان، والبيئة، والتشارك العادل في الموارد العابرة للحدود مثل المياه، من جملة أمورأخرى، فضلا عن التهديدات المتمثلة في تغير المناخ.

وقرارنا بشأن ثقافة السلام، الذي يقدَّم إلى الجمعية كل سنة، صيغ بهذه الروح ويجري اعتماده دائما بتوافق الآراء. إنه يوجِّه رسالة الاحترام المتبادل للشعوب والدول في سعينا إلى عالم سلام وأمل. وأعتقد أننا جميعا نطمح إلى هذا العالم لأجيالنا المستقبلية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيسة وزراء جمهورية بنغلاديش الشعبية على البيان الذي أدلت به من فورها.

اصطُحبت الشيخة حسينة، رئيسة وزراء جمهورية بنغلاديش الشعبية، من المنصة.

خطاب السيد نيكولا غرويفسكي، رئيس وزراء جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء جمهورية مقدونيا اليوغسلافية سابقا

اصطُحب السيد نيكولا غرويفسكي، رئيس وزراء جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): يسرني غاية السرور أن أرحب بدولة السيد نيكولا غرويفسكي، رئيس وزراء جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد غرويفسكي (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا) (تكلم بالمقدونية؛ وقدم الوفد نصاً بالإنكليزية): أود أن أبدأ كلمتي بإزجاء التهنئة للرئيس آش على انتخابه وأتمنى

له نجاحاً كبيراً في رئاسته للجمعية العامة. كما أود أن أهنئ الرئيس السابق، السيد فوك يريميتش، على رئاسته الناجحة. أود أيضاً أن أشكر الأمين العام على قيادته في تعزيز قدرة الأمم المتحدة على الاستجابة للتحديات الراهنة والمقبلة.

كل عام في شهر أيلول/سبتمبر، يلتقي قادة العالم في نيويورك لوضع ردود مشتركة على التحديات. هذا تحد كبير للجميع – أي للحكومات الوطنية، والمنظمات الدولية والإقليمية، والمجتمع المدني والقطاع الخاص. إننا نتحمل المسؤولية الرئيسية عن إقامة عالم سلمي وآمن يضمن حقوق ومصالح الأفراد والأمم والبلدان في إطار القاعدة الدولية والقانون الدولي. كان ذلك أيضاً هو الهدف المتوخى عند إنشاء الأمم المتحدة بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها.

نشكر الرئيس والأمين العام على مشاركتهما وقيادتهما في وضع إطار جديد للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥، للبناء على الأهداف الإنمائية للألفية لتشمل البُعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للتنمية المستدامة. وإن ما هو مهم لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥– مشروع طموح ومعقد – أي بناء شراكة عالمية فيما بين الحكومات، والقطاع الخاص والمجتمع المدني والأفراد، بما في ذلك تعبئة الموارد المؤسسية والبشرية.

يجب أن تكون البيئة حجر الزاوية الأساسي في التنمية المستدامة. فالطبيعة هي التي تعمل على استدامتنا، وينبغي أن تُستخدم مواردها بحكمة. فالنمو الاقتصادي ييسر النمو البشري، ويقلص من حدة الفقر وييسر تعليماً أفضل ورعاية صحية أفضل، وهكذا فإنها عنصر حيوي في أي إطار للتنمية. إن جمهورية مقدونيا سوف تساهم مساهمة كاملة في تحقيق الأهداف العالمية من خلال خطتها الوطنية، التي تُعطى فيها أعلى الأولويات للاستثمار في التعليم، والصحة، والزراعة والأغذية، والبيئة والهياكل الأساسية، والشراكة بين الحكومة ومجتمع الأعمال التجارية.

إن السلم وحل المنازعات وحماية حقوق الإنسان هي أهداف الأمم المتحدة. بل إنها حالياتمثل تحدياً أكبر مما ينبغي وعلينا أن نتصدى له ونتغلب عليه. وتؤيد جمهورية مقدونيا النهج الذي تتبعه الأمم المتحدة في التصدي لتلك التحديات. ونساهم مساهمة نشطة في النهوض بالسلم على الصعيد الدولي والمشاركة في البعثات الدولية التي تحمي الحرية والديمقراطية.

أما فيما يتعلق بإحدى القضايا الرئيسية، أي الأزمة في سوريا والصراع الداخلي اللذين خلفا أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ ضحية ومليوني لاجئ، ومما هو أكثر مدعاة للقلق أن الأسلحة الكيميائية استُخدمت ضد الشعب السوري، على الرغم من أن استخدامها محظور بصرامة بموجب القانون الدولي، بينما يجري الاضطلاع بالجهود الدبلوماسية. يجب عدم التسامح مع ذلك العمل. إننا من بين البلدان التي طلبت إجراء تحقيق عاجل تحت إشراف آلية تابعة للأمين العام للتحقيق في الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية والبيولوجية. على الرغم من الآراء المختلفة، اتفقت جميع الدول الأعضاء في مجلس الأمن على أنه ينبغي إعطاء فرصة للنهج السياسي للتوصل إلى حل نهائي للأزمة السورية. لذلك من الجوهري تركيز أقصى الجهود على إحياء البحث عن تسوية سياسية وعقد مؤتمر ”جنيف الثاني“ في أقرب وقت ممكن. إن الشعب السوري يستحق أفضل من ذلك من خلال قيام المجتمع الدولي بعمل حاسم لإنهاء العنف والأخطار.

لقد دخلت منطقة جنوب شرق أوروبا مرحلة من التطور الإيجابي، وبشكل عام، فإن الأهداف الوطنية والإقليمية الرئيسية إما تم تحقيقها أو أصبح تحقيقها قاب قوسين أو أدنى. إن التعاون الإقليمي آخذ في التوسع في عدد من الميادين الجديدة. وعلى الرغم من أوجه التقدم هذه، لا تزال هناك قضايا ثنائية معينة معلقة منذ أمد طويلو لم تحل أو تم حلها بصورة جزئية، ومن الواضح أنها ترتب أثرا سلبيا على حاضرنا

ومستقبلنا. وفي حالة جمهورية مقدونيا، توجد عقبة كأداء أمام خطتنا للاندماج في المنظمات الدولية.

إن جمهورية مقدونيا تحتفل بالذكرى العشرين لعضويتها في الأمم المتحدة، على الرغم من أن المسألة المتعلقة باستخدام اسم بلدي، جمهورية مقدونيا، لم تُحل بعد، وهي مسألة تتعلق بهوية شعبي والهوية المقدونية. إن تلك المسائل برزت بسبب خلاف أثارته جارتنا الجنوبية اليونان، التي تعارض اسمنا، وهو حقنا الفردي والجماعي الأساسي. وهي مسألة كان ينبغي حلها فوراً بين الجيران والشركاء والحلفاء المستقبليين، لقد استمرت لمدة ٢٢ عاماً. وبينما تعتبرمشكلة حقيقية جداً بالنسبة لأبناء شعبي، فإني أعتقد اعتقاداً شديداً بأنها من الناحية الجوهرية مشكلة نظرية – ومشكلة ليس لها أي أساس في القانون الدولي، ولا في قوانين الأمم المتحدة. وأقول أنها صعبة، بل حتى من المستحيل للمرء أن يجد تبريراً قانونياً لهذا الاعتراض.

أما وقد اعترفت الأغلبية الساحقة من البلدان باسمنا الدستوري – جمهورية مقدونيا – وأكثر من ١٣٥ بلداً من تلك الأغلبية أعضاء في الأمم المتحدة.، إنما يبين بوضوح أن معظم البلدان لا تعتقد أن الخلاف له ما يبرره من الناحية السياسية أو حتى لو كان كذلك، فقد استنكرته. أعتقد أن هذه المسألة مسألة مفتعلة، وهي حالة نموذجية للتسييس وقبل ٢٠ عاماً تقريباً، كانت إما أداة، يفترض أنتتمكن البعض من الناس من تسجيل بعض النقاط السياسية، أو تهيئة مناخ للتزاع، من أجل إحداث بعض التغييرات الإقليمية الاستراتيجية، وكذلك للإبطاء في نشر الحرية، والديمقراطية وإدخال الاقتصادات السوقيةإلى منطقة البلقان.

في الدورة السابقة، ناقشت الجمعية العامة سيادة القانون، واتفقت كل الدول الأعضاء بالإجماع على حتمية احترام القواعد والمبادئ المتفق عليها دولياً. ومن أسف، أنه لا يتم التقيد دائما بالقواعد. ولا يمكن أن تكون الأمم المتحدة متقاعسة في ذلك الصدد ولا يمكن أن تتنصل من مسؤوليتها في مقاومة أي ازدراء لسيادة القانون.

أصبحت جمهورية مقدونيا عضواً في الأمم المتحدة في عام ١٩٩٣ مع شرط عضوية شاذ، ألا وهو حرمانها من الاسم الدستوري. لقد تم قبول عضويتها مع إشارة لبلد مؤقت – شيء لم يسبق له مثيل حتى في التاريخ، مما يتناقض مع أحكام القانون الدولي. غير أننا تحملنا كل ذلك، على الرغم من أنه ما زال حتى الآن يمثل مشكلة.

في عام ١٩٩٥، وبوساطة الأمم المتحدة، وقعنا اتفاقاً مؤقتاً مع اليونان غيرنا بموجبه رايتنا وجزءاً من دستورنا، بينما تعهدت اليونان بألا تضع العقبات أمام انضمامنا لمنظمة حلف شمال الأطلسي في عام ٢٠٠٨. غير أن اليونان لم تكتف بعرقلة انضمامنا إلى المنظمة الدولية ذاتها، بل أيضاً عرقلت العمليات أمام الشروع في إجراءات العضوية في منظمة أخرى. ولمدة أربع سنوات على التوالي، حالت اليونان دون بدء المفاوضات من أجل عضويتنا في الاتحاد الأوروبي.

وعلى أساس طعننا المتعلق باعتراضات اليونان فيما يتعلق بطلبنا للعضوية، في عام ٢٠١١، أصدرت المحكمة الجنائية الدولية، وهي هيئة رئيسية للأمم المتحدة أنشأتها الدول الأعضاء ومقرها في لاهاي، حكما مفاده أن اليونان انتهكت القانون الدولي بعدم انضمامها إلى الاتفاق المؤقت وأن جمهورية مقدونيا لم تنتهك القانون الدولي أو الالتزامات التي وافقت عليها. ومع ذلك، جرت إعاقتنا مرة أخرى، بالرغم من الحكم الصادر من أعلي هيئة للعدالة في العالم، وذلك واضح للجمعية وللبلدان الأعضاء فيها.

وأنشئت الأمم المتحدة من أجل حماية القانون الدولي. ولا توجد أي قاعدة في القانون الدولي تمنع البلدان من تسمية أنفسها على النحو الذي تريده، أو تقيد مواطنيها من أن يتمكنوا من تسمية أنفسهم على النحو الذي يريدون. واختيار

أسماء الدول أحد الصلاحيات الخمسة للدول، فضلا عن كونه حقا غير قابل للتصرف لكل بلد.

لماذا نحتاج إلى القانون الدولي إذا كنا لا نتقيد به؟ وإذا تغاضينا عن ذلك الظلم والانتهاك الواضح للقانون الدولي، فإننا سنكون مسؤولين بصورة مباشرة عن انتهاك أحد مبادئ السلام العالمي والأمم المتحدة. ونحن لا نريد ذلك، ولا يمكن أن نسمح به. وإذا لم يوجد القانون الدولي، ستسود الفوضى وستصبح الأمم المتحدة ناديا للمناقشة بدون أي اختصاصات أساسية. ونحن لا نريد المشاركة في ذلك، على حساب كل شيء، بل مما يسبب لنا الضرر.

كما أن عدم احترام القانون الدولي يعني عدم احترام الضحايا البالغ عددهم ٥٠ مليون شخص الذين قاتلوا من أجله قبل ٧٠ عاما، وقاتلوا أيضا ضد القرارات التي اتخذها أسلافنا – مؤسسو المنظمة. وينبغي ألا يكون القانون الدولي مجرد كلام، بل بالأحرى ينبغي أن يقدم حلا لجميع التحديات.

ووفقا للقانون الدولي، من حق جمهورية مقدونيا أن تقرر اسمها بالذات؛ وان تستخدم اسم مقدونيا لتشير إلى هويتها العرقية. وتشكل تسوية خلافاتنا مع جارتنا الجنوبية أولوية بالنسبة لنا، ولكن حصرا وتحديدا في إطار قرارات الأمم المتحدة التي تحدد الحل موضوع المناقشة، وبالتوصل إلى حل مقبول بشكل متبادل. وينبغي ألا نحل خلافاتنا بأي طريقة أخرى، وبخاصة ليس بتجاوز تلك الحدود.

وبعد ستين عاما من اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ينتهك هذا التراع، الذي تفرضه علينا اليونان بدون مبرر، أحد الحقوق الأساسية للفرد – وهو الحق في اختيار الفرد لاسمه بالذات. ويحرم كل ممثلي شعب بلدي من الحق في أن يسموا أنفسهم كما يريدون – إذ كانت أمهاتهم وآباؤهم وأحفادهم وجميع أسلافهم طوال التاريخ يسمون أنفسهم بالمقدونيين. وإضافة إلى الطعن في الاسم الدستوري لبلدي – وهو جمهورية مقدونيا – تطعن اليونان أيضا في هوية مواطني بلدي، أي أنها لا تسمح لهم بان يسموا بالمقدونيين أو أن تسمى اللغة التي يتكلمون بها اللغة المقدونية، بالرغم من انه لأكثر من نصف قرن توجد أقسام في الجامعات في جميع أرجاء العالم ظلت تدرس فيها اللغة المقدونية وتسمى باللغة المقدونية. وهو أمر مماثل لحرمان المرء لشخص من الحق في الكلام باللغة الفرنسية أو الألمانية أو البولندية أو الإنكليزية أو الهولندية أو البرتغالية أو اليابانية أو الهندية أو أي من اللغات الأخرى. ويجب على الأمم المتحدة ألا تتغاضى عن انتهاك الحق الإنساني الأساسي في تحديد أي شخص لاسمه، وعليها أن تتخذ إجراء للتمكين من ممارسة ذلك الحق. وفي هذه الحالة على وجه الخصوص، على الأمم المتحدة أن تتخذ إجراء يؤدي إلى تسوية المسائل المعلقة بيننا واليونان.

وفي الدورة السابقة، ناقشنا الدبلوماسية الوقائية وتوصلنا إلى أنها ينبغي أن تشكل عنصرا أساسيا للمجتمع الدولي. ولذلك، يجب على الأمم المتحدة وينبغي لها ألا تقف موقف المتفرج في هذه العملية، التي تعوق بشدة التطلعات المقدونية من أجل تحقيق مستقبل أفضل لمواطني مقدونيا. والالتزام أمر ضروري لتمكين اليونان من الشروع في تسوية هذه المسألة لأنه، في العامين الماضيين، كانت هناك حالة شلل كبيرة من جانب اليونان، وبالرغم من أنها كانت نتيجة لأسباب موضوعية ناجمة من الحالة الاقتصادية السلبية، يستتبعها أيضا عنصر سياسي استراتيجي وتكتيكي يقوم على تحليل مفاده أن إطالة أمد عملية عدم تسوية التراع من شأنه أن يسهم في عزلة جمهورية مقدونيا في مواقفها، التي تستند إلى القانون الدولي والقيم، وفي إذعانها لنوع من الاستئصال الذاتي للدولة والأمة بموافقتها على إعادة تسميتها.

ووفقا لذلك الاتجاه للتفكير، ومع عدم الالتزام في المناقشات وعرقلة التكامل الأوروبي والأوروبي – الأطلسي

التي يواجهها بلدي، وهو التكامل الذي يعوقه النزاع بصورة مباشرة، بالرغم من الوفاء بالمعايير التي تتطلبها المنظمات الدولية المتعددة الأطراف – منظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي – سنمنع من الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وسنواجه احتمال حالات سوء الفهم الداخلي فيما يتعلق بالعرقلة التي تسببها جارتنا الجنوبية، فإننا سنتخلى عن حذرنا بالرغم من قوة الحجج، التي تقف إلى جانبنا. وصحيح انه بإرجاء حل النزاع، تنشأ المزيد من التحديات في البلد وفي المنطقة، وتزداد حدة التوتر في أوقات معينة. ولكن ينبغي أن يكون واضحا للجميع أن تلك التحديات ينبغي ألا تعتبر سببا في أي تغيير لموقفنا المبرر والصائب دوليا، مما يؤدي إلى تغيير في هويتنا المقدونية.

ولا يمكن تغيير شيء قائم لقرون بفرض حالات حصار أو بالتهديدات بحالات سوء فهم محتملة أو توترات أو اضطرابات، أو حتى بتنفيذها. فالشعب المقدوني لن يقبل على الإطلاق إعادة تسميته. ولا يمكن تسوية تلك المسألة في الوقت الحالي – بالرغم من أننا الأكثر اهتماما بتسويتها ويحدونا أمل صادق في التوصل إلى حل مستدام ومتوازن، والأمر الأهم، يكون مقبولا بشكل متبادل – وفيما بعد سيتمكن جيل آخر في ظروف مختلفة من تسوية المسألة، ولكن تحديدا على أساس القيم والمواقف والمبادئ التي ذكرتها من قبل، التي تشير إلى حل عادل ومنصف، وبدون فائزين وخاسرين.

ومع ذلك، فإنني شخصيا اعتقد أننا يجب ألا نترك تلك المسائل الشائكة للأجيال المقبلة، بل علينا أن نحاول التوصل إلى حل وإيجاد قوة لتوفير الرخاء للبلدان والمنطقة. ويقال إن الأفعال تدل على من يقومون بها وحدهم. وفي مواجهة عدم اهتمام الجمهورية الهيلينية بالمحادثات الموضوعية من أجل إيجاد حل للنزاع، اقترحت قبل شهرين على رئيس الوزراء اليوناني إجراء تغيير في صيغة المناقشات، أي رفعها إلى مستوى سياسي اعلى. وأنا، بصفتي مقدونيا وهو، بصفته رئيس الوزراء اليوناني، بالترافق مع الوزراء من كلتا الحكومتين، سنجتمع بصورة مباشرة ونتكلم عن إيجاد حل. وذلك سيؤدي إلى المزيد من الفعالية، لأننا نحن المطلوب منا في أغلب الأحيان أن نتوصل إلى حل المسألة. وفترة اثنين وعشرين عاما فترة أطول مما ينبغي لعدم التوصل إلى أي حل ودليل واف على انه لا بد من تغيير قواعد اللعبة.

إن ولايتنا، التي أسندها إلينا المواطنون، ينبغي أن تكون أساسية للتوصل إلى حل مقبول بشكل متبادل – وهو حل اعتقد انه يمكن التوصل إليه – وحل سيكون مقبولا ومتفقا عليه من مواطني بلدينا. ونموذجا صربيا وكوسوفو، فضلا عن نموذجي كرواتيا وسلوفينيا، حيث نجح الممثلون السياسيون على أعلي مستوى في التغلب على التحديات، أفضل دليل على انه يمكن إحراز نتائج بتلك الطريقة. وأدعو الجمعية إلى أن تشارك مباشرة في تحقيق هذه المبادرة والتغلب على حالة الجمود وإلى أن توفر، من خلال التزامها، القوة والحركة إلى الأمام، فضلا عن إيلاء اهتمام أكبر من جانب اليونان للتوصل إلى حل وإحراز التقدم.

وتدل الأفعال على من يقومون بها. وبالانفتاح وبمبادرتنا المبررة، نحن نظهر أننا نرغب في التوصل إلى حل. ومع ذلك، ينبغي ألا يكون اجتماعاتنا محض اجتماعات شكلية، وبدلا من ذلك ينبغي أن يكون لها مضمون ويجب ألا تكون ذريعة لعدم التوصل إلى حل. وأنا على اقتناع بأنه لن يؤدي إلى حل سوى قطع التزام كبير من المجتمع الدولي، مع الأخذ بعين الاعتبار الوثائق الأساسية للأمم المتحدة وحقوق البلدان والأفراد، وقرارات الأمم المتحدة التي حددت المحادثات والاتفاقات التي تضمنها الأمم المتحدة وقرارات هيئات الأمم المتحدة والقانون الدولي بأكمله.

غير أنه في حالة عدم إحراز تقدم، يجب على الأمم المتحدة ألا تقف عاجزة وألا ترضى بالوضع الراهن لأن ذلك سيعني إظهار المزيد من اللامسؤولية. وينبغي للأمم المتحدة، إدراكا منها لهذا الوضع غير المشجع بالفعل، أن تقدم المساعدة عبر أجهزتها – من خلال الجمعية العامة ومجلس الأمن. واستنادا إلى قرار مجلس الأمن ٨١٧ (١٩٩٣)، نجري مناقشات مع جارتنا للتوصل إلى حل من شأنه أن يحرر هوية بلدي. وإلا، فإن الأمم المتحدة ستواجه الفشل مرة أخرى وستتحمل مسؤولية عدم تصرفها وفقا لمبادئها وقيمها.

وأنا لا أريد أن أستثني أحدا. فنحن جميعا نتحمل المسؤولية، بما في ذلك المنظمة. وبدلا من الاضطلاع بهذه المسؤولية، ارتضت المنظمة راحة التزام الصمت وعدم حل النزاع. وبدلا من الدفاع عن نفسها، بقيت مكتوفة الأيدي حيال الوضع الراهن، الذي يُسبب بوضوح مشاكل وتحديات للمنطقة. وينبغي لها أن تبدأ النظر في سيناريوهات بديلة وبذل المزيد من الجهد لتحفيز إيجاد حل لهذا النزاع الذي طال أمده.

وأنا واثق من أن لدينا القدرة على التصدي بصورة مشتركة للتحديات. وباسم الشعوب التي نمثلها، يجب علينا تحمل المسؤولية عن الحاضر والمستقبل. والقيام بهذه المسؤولية يعني اتخاذ قرارات وتغيير عادات وتعزيز التعاون والازدهار، ولكنه أمر ممكن. وهذه هي الطريقة المسؤولة للمضي قدما.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد نيكولا غروفسكي، رئيس وزراء جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، من المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسيد باسكوالي فالنتيني، وزير الخارجية والشؤون السياسية والسياحة والعلاقات مع المؤسسة الحكومية للمرافق العامة في جمهورية سان مارينو.

السيد فالنتيني (سان مارينو) (تكلم بالإيطالية؛ وقدم الوفد النص الإنكليزي): باسم حكومة سان مارينو، أود أن أهنئ سعادة السيد جون آشي على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين. وخبرته الطويلة كسفير لأنتيغوا وبربودا ومعرفته المتعمقة بالمنظمة تمثلان موارد قيمة للأمم المتحدة. وجمهورية سان مارينو تؤيد العناصر الأساسية لبرنامجه، كما وردت في خطابه الافتتاحي (انظر A/68/PV.1) وتؤكد تعاونها الكامل في جميع أعمال الجمعية العامة.

ويود بلدي أيضا أن يعرب عن شكر خاص لمعالي الأمين العام بان كي – مون على ما يظهره من طاقة والتزام وعزيمة غير عادية في خدمة الأمم المتحدة. ونحن نقدر ما يبديه الأمين العام من تجاوب مع جميع الدول الأعضاء، دون تمييز، وتواجده الدائم في جميع حالات الطوارئ والحالات ذات الأهمية السياسية على الصعيد الدولي. والزيارة التي قام بها الأمين العام لجمهوريتنا في هذا العام بمناسبة حفل تنصيب صاحبي الفخامة الرئيسين الحاكمين كانت لحظة هامة في تاريخ دولتنا صغيرة وحياتها العامة وكانت شرفا لشعب سان مارينو.

يضع الموضوع المختار لدورة هذا العام، ”خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: تمهيد السبيل“ ضرورة السعي إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والامتثال للالتزامات التي تم قطعها في صميم مناقشتنا. وهو أيضا بمثابة إعادة تأكيد على أنه لا يمكن تحقيق هذه الأهداف بفعالية إلا من خلال الالتزام الصارم من قبل المنظمة.

ونعتقد أن تقدما كبيرا قد أُحرز في تحقيق العديد من الأهداف، مثل القضاء على الفقر المدقع وتوفير المياه الصالحة للشرب ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض وتحسين الظروف الصحية للنساء

والأطفال. غير أننا ندرك جيدا أن التحقيق الكامل لهذه الأهداف لا يزال بعيد المنال. وعلى الرغم من التقدم المحرز، فإننا نشعر بقلق عميق حيال مناطق في العالم، مثل أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، تتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة وفعالة، وكذلك حيال البلدان التي تشهد صراعات أو تمر بحالات ما بعد الصراع والتي يعيش سكانها في ظروف قاسية.

وسان مارينو، شأنها في ذلك شأن العديد من البلدان الأخرى، تعتقد أنه عند تحديد الأهداف الأساسية لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، يجب إيلاء الاعتبار الواجب للتحديات التي أصبحت أكثر إلحاحا خلال السنوات الماضية – أي منذ اعتماد إعلان الألفية. ومن بين هذه التحديات، يأتي السلام والأمن والقضاء على عدم المساواة والاستدامة البيئية، في رأينا، على رأس الأولويات، ليس بين الدول فحسب، ولكن أيضا داخل الدول نظرا لحجمها وطابعها العاجل.

والسلام هو الشرط الذي لا غنى عنه لبناء نموذج للتنمية يشكل الفرد محوره ولتنفيذه بشكل كامل. ومن ثم، ينبغي مواصلة الحوار والتفاوض، بوصفهما أدوات لحل الصراعات، مع مزيد من الجهد والعزم من قبل المجتمع الدولي بأسره الذي يعتبر هذا المسعى مهمة أساسية للمنظمة.

وبالمثل، عندما تُرتكب جرائم ضد الإنسانية – وهي جرائم ندد بها أيضا الأمين العام ووثقها مؤخرا بعد إدانتها بقوة – تكون هناك حاجة إلى العمل الموحد نحو إزالة الأسلحة النووية والكيميائية من أجل تجنب الرد على العنف بالعنف. وقد حددت الصراعات العنيفة الكثيرة جدا مؤخرا شكل الحياة الداخلية لبعض الدول والعلاقات فيما بينها. وسقوط عدد كبير جدا من القتلى، ولا سيما بين المدنيين، لا يسمح بالحديث عن وجود ظروف مرضية تكفل السلام. ولكن السلام لا يمكن أن يقوم إلا على احترام حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية والتحرر لأضعف شرائح المجتمع.

وجمهورية سان مارينو تعيد تأكيد التزامها بتحقيق هدف إيجاد عالم خال من أي شكل من أشكال العنصرية والتمييز العنصري، عالم يكفل حرية التعبير وتكوين الجمعيات، وفي المقام الأول، حرية الدين ويضمن تحقيق الأفراد لذواتهم. وتحقيقا لهذه الغاية، سنسترشد بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، تشيد سان مارينو بالاجتماعات الرفيعة المستوى التي عُقدت بمناسبة الجزء الأول من دورة الجمعية العامة لأن المواضيع التي نوقشت خلالها ليست ملحة فحسب، ولكن في غاية الأهمية أيضا.

تولي جمهورية سان مارينو دائما اهتماما خاصا للفئات الأضعف، مثل النساء والأطفال والمسنين والمعوقين. واليوم، لا تزال المرأة ضحية للتمييز والعنف في أنحاء كثيرة من العالم، بما في ذلك في معظم البلدان المتقدمة النمو. وفي أفقر مناطق كوكبنا، لا يزال معدل وفيات الأمهات يشكل تحديا. وعلاوة على ذلك، فإن النساء هن الأكثر عرضة للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية. والاتجار بالنساء لا يزال بعيدا عن الحل.

وفي الغالب يتعرض النساء للاعتداء والمعاملة المذلة والمهينة، بما في ذلك تعدد الزوجات، وزواج الأطفال، والاختطاف والعنف الجنسي، بما في ذلك العنف المترلي. وفي الغالب تتعرض النساء اللائي يعشن في حالات التراع وما بعد التراع للعنف الجنسي والاغتصاب الجماعي، والتعذيب، والإعدام بإجراءات موجزة.

كما يجب أن يشكل النهوض بحقوق المرأة والقضاء على جميع العقبات التي تحول دون مشاركتها الكاملة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، أولوية قصوى للأمم المتحدة، جنبا إلى جنب مع تعزيز فرصها الاقتصادية والمساواة في جميع القطاعات.

ويترتب على الأمم المتحدة واجب حماية الأطفال، الذين هم الضحايا الأكثر تعرضا للعنف والإساءة والاستغلال. وفي

معظم المناطق التي تعاني من الفقر في العالم، لا يزال معدل وفيات الأطفال غير مقبول ويعاني عدد كبير جدا من الأطفال من سوء التغذية المزمن، الذي هو السبب الرئيسي لوفيات الأطفال. ويأمل بلدي في التصديق العالمي على اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولاتها الاختيارية وتنفيذها بالكامل.

يجب على المجتمع الدولي السعي جاهدا لإدماج المعوقين ومشاركتهم بشكل كامل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع. ورغم اتخاذ خطوات هامة إلى الأمام، خلال السنوات الماضية، فيما يخص المساواة وعدم التمييز ضد المعوقين، لا يزال يتعين القيام بالكثير لتنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، من خلال اعتماد تدابير تشريعية وانتهاج سياسات وطنية ودولية. وترحب جمهورية سان مارينو بعقد اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المعني بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وسائر الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة، (انظر A/68/PV.3) وتدعم بالكامل وثيقته الختامية (القرار ٣/٦٨).

يجب التأكيد بشكل خاص، بأنه يمكن التوصل إلى حماية الأشخاص المعوقين بسهولة أكبر إذا راعت السياسات الاجتماعية والاقتصادية لفرادى الدول والمنظمات الدولية كما يجب مؤسسة الأسرة باعتبارها البيئة الطبيعية التي يولد فيها البشر ويطورون وعيهم بالحقوق والواجبات التي تنظم التعايش بين الناس.

وأخيرا، تتضمن الأولويات المختلفة لبلدي أيضا الاستدامة البيئية والوقاية من الكوارث الطبيعية والاستجابة لها. على مدى السنوات الماضية، اهتزت مناطق معينة من العالم جراء وقوع كوارث طبيعية غير مسبوقة. وعانت المجتمعات المحلية في آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا، ولا سيما القرن الأفريقي من ظروف قاسية، وتضررت من العواقب المأساوية لضعفها وعدم توفر الغذاء والصحة.

ونتوجه بالشكر إلى الأمين العام، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ، على تدخلهم الفوري والحاسم لصالح السكان المتضررين من الكوارث الطبيعية.

ومع ذلك، يجب على الدول الأعضاء فرادى بذل المزيد من الجهود وتقديم دعم سريع وفعال للسكان في حالات الطوارئ، سواء من خلال الاستثمار في المناطق الأكثر ضعفا وذلك لبناء القدرات اللازمة للعمل الوقائي، أو من خلال تزويدهم بالدعمين المعنوي والمالي اللازمين للتعامل مع الكوارث.

وتولي جمهورية سان مارينو أهمية كبيرة لمسألة منع الكوارث الطبيعية والتصدي لها، وعلى الرغم من صغر حجمها، فإنها تتبوأ المرتبة الحادية والخمسين في قائمة المانحين للصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ.

وأخيرا، لا يمكن فصل وضع اللمسات الأخيرة على خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ عن المناقشة بشأن تعزيز آليات الحوكمة العالمية، بما أن تحقيق الأهداف الإنمائية الجديدة نتيجة للتعاون بين جميع الدول الأعضاء. وفي ذلك الصدد، تعتقد سان مارينو أنه يترتب على الأمم المتحدة واجب الحفاظ على دورها القيادي في إدارة الحوكمة العالمية.

إن بلدي جهة تقليدية مقدمة لمشروع القرار السنوي بعنوان ”دور الأمم المتحدة في الحوكمة العالمية“، الذي قدم للمرة الثالثة في عام ٢٠١٣، وهو يكرر تأكيد الحاجة إلى اتباع نهج أكثر شمولية وشفافية وفعالية في حل مشاكل العالم، ويقر بالدور المحوري الذي يجب أن تؤديه الأمم المتحدة في الحوكمة العالمية.

وفي الواقع، يقدم الطابعان الديمقراطي للغاية والعالمي للأمم المتحدة، شرعية لا جدال فيها، وتراثا نابعا من التنوع الثقافي والتقاليد التي تمثله. ويؤدي ذلك إلى اعتماد نهج يركز على

الجنس البشري وتعزيز حقوق الإنسان التي تأخذ احتياجات المجتمع الدولي بأسره في الاعتبار.

في الواقع، تتطلب المشاكل العالمية حلولا عالمية.

وإزاء هذه الخلفية، يجب على منظمتنا أن تتكيف. ويشكل الدور السياسي للجمعية العامة وسلطتها، ومسألة إصلاح مجلس الأمن، مسائل أساسية بالنسبة لعملية الإصلاح هذه. والمطالب المقدمة اليوم من قبل شعوب شمال أفريقيا والشرق الأوسط تتطلب إعادة النظر في أساليب العمل وعملية صنع القرار، من أجل ضمان أن يتم التوصل إلى حلول في سياق تؤخذ فيه بعين الاعتبار، كما يجب، مصالح ومواقف جميع الأطراف المعنية.

لقد آمنت جمهورية سان مارينو دائما بقوة الحوار والديمقراطية واحترام الآخرين. وهذا هو السبب، في عدم خوضها طيلة تاريخها الذي يمتد قرونا، أي حرب أبدا. بالاعتماد على تلك التجربة، فإننا نعتقد وهذا هو إسهامنا في المناقشة العامة، بأنه يتعين تحديد الأهداف الإنمائية للألفية وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ضمن هذا المنظور.

خطاب السيد ميلو دوكانوفيتش، رئيس وزراء الجبل الأسود

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء الجبل الأسود.

اصطحب السيد ميلو دوكانوفيتش، رئيس وزراء الجبل الأسود، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): يسعدني جدا أن أرحب بدولة السيد ميلو دوكانوفيتش، رئيس وزراء الجبل الأسود، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد دوكانوفيتش (الجبل الأسود) (تكلم بلغة الجبل الأسود؛ وقدم الوفد النص الإنكليزي): إنه لشرف عظيم لي أن أخاطب الجمعية العامة اليوم بالنيابة عن الجبل الأسود وأن أعيد تأكيد التزامنا تجاه الأمم المتحدة وميثاقها.

كما أود أن أهنئ الرئيس آشي على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين والتعبير عن دعم وفد الجبل الأسود الكامل له شخصيا، وللبرنامج الذي طرحه. وأود أيضا أن أعرب عن امتناني لرئيس الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين السابقة، السيد فوك يريميتش، جارنا، على جهوده النشطة وقيادته التي أسهمت في إجراء مناقشات حيوية وبناءة حول مختلف القضايا المطروحة على جدول أعمال الأمم المتحدة.

إنه لمن دواعي سروري بوجه خاص الإشادة بالأمين العام، السيد بان كي – مون، على جهوده الدؤوبة التي يبذلها من أجل بناء عالم أكثر أمانا وازدهارا.

إن التحديات العديدة التي تواجهها الأمم المتحدة حاليا هي أكثر تعقيدا من سابقاتها. وبلغت تلك التحديات حدا يتعين علينا عنده ضمان اتخاذ إجراءات فعالة ومنسقة، من خلال بذل جهود مشتركة، للتغلب عليها، وذلك هو التزامنا الأخلاقي والجماعي تجاه رفاه الأجيال المقبلة.

إن التحدي المتمثل في تحقيق التنمية المستدامة وإدماج أبعادها الثلاثة أكبرها جميعا. ومن المشجع معالجة الجمعية العامة، الملتزمة بالوثيقة الختامية لمؤتمر ريو (القرار ٦٦/٢٨٨، المرفق)، لهذه الأولوية بنجاح. وقد جرى تعزيز الإطار المؤسسي كقاعدة للعمل الموضوعي، من خلال إنشاء الفريق العامل مفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، ولجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة، وإنشاء المنتدى السياسي الرفيع المستوى.

وفي هذا السياق، فإن دور الأمم المتحدة ونتائج الجهود الرامية لإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥

أصبحت أكثر أهمية من أي وقت مضى. وأنا على يقين من أن الأمم المتحدة، استرشاداً بالتآزر والنهج العملي لأعضائها وجميع أصحاب المصلحة، ستكون قادرة على الاستجابة لذلك التحدي المعقد للغاية. وسيسهم هذا النهج في رفاهنا ويوفر مستقبلاً أكثر أمناً لنا جميعا، كما أنه يزيد من تعزيز الدور المركزي للأمم المتحدة في نظام الحوكمة العالمية. ولتحقيق تلك الغاية، يجب أن يبقى القضاء على الفقر وغيره من الأهداف الإنمائية للألفية التي لم تنجز في صلب خطة التنمية ما بعد عام ٢٠١٥. ولا بد لنا أن نحدد أهدافاً إنمائية مستدامة للمستقبل على أساس تجربتنا والدروس المستفادة من نجاحنا أو إخفاقنا في إنجاز المهام المحددة في إعلان الألفية (القرار ٢/٥٥). وتعمل الجبل الأسود حثيثاً لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، وقد أقتربنا من ذلك.

وأهدافنا للتنمية المستدامة يجب أن تكون واضحة وعالمية الطابع ومرنة ومتسقة وأن تمثل جزءاً أساسياً من خطة التنمية العالمية ما بعد عام ٢٩١٥. ويجب أن تعكس الالتزام السياسي بالتنمية المستدامة بوضوح وأن تنهض بالتنمية الاقتصادية والشمول الاجتماعي والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية وحماية البيئة إلى جانب السلام والأمن. وكعضو في الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالأهداف الإنمائية المستدامة، تعمل الجبل الأسود حثيثاً على تحديد تلك الأهداف، وتأخذ بعين الاعتبار السمات والقدرات الوطنية والأولويات التنموية لفرادى البلدان.

وبعد ثلاث سنوات من النمو الاقتصادي القوي في الجبل الأسود، تأثرنا بالأزمة الاقتصادية والمالية العالمية أيضاً، مما أدى إلى انخفاض الاستثمارات والأنشطة الائتمانية للبنوك والتجارة الخارجية. وتغيرت أنماط النمو الاقتصادي، وبالتالي، كان لا بد من مواءمة سياستنا الاقتصادية مع الظروف الجديدة. وفي نفس الوقت، اعتمدت الحكومة خطة إنمائية متوسطة الأجل وضعت على غرار استراتيجية أوروبا ٢٠٢٠ للاتحاد الأوروبي. والركائز الثلاث التي ستستند إليها الجبل الأسود في تنميتها المستدامة هي النمو الذكي والنمو المستدام والنمو الشامل للجميع. والخطة الوطنية ستجعل إصلاحاتنا الهيكلية والمؤسسية أكثر اتساقاً مع الاستثمارات والإجراءات العامة ذات المنحى الإنمائي. وإذ ندرك أهمية تلك المسألة، فإننا ننشئ مركزاً للتنمية المستدامة في الجبل الأسود سيبدأ العمل في أوائل عام ٢٠١٤. وبمرور الوقت، نأمل أن يضطلع بدور إقليمي وأن يصبح جزءاً من شبكة الحلول التنمية المستدامة، على أساس نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠١٢.

هناك قضية أساسية لا تنفصل عن إطار التنمية ما بعد ٢٠١٥، ألا وهي مسألة تغير المناخ. والجبل الأسود ملتزمة بتكثيف جهودها للترويج لأن يعتمد بحلول عام ٢٠١٥ اتفاق شامل وملزم قانوناً ويسري على الجميع. وندعو كل البلدان، ولا سيما الاقتصادات الكبرى في العالم، إلى تكثيف جهودها فيما يتعلق بالتخفيف من أثر تغير المناخ والتوصل إلى اتفاق عالمي بشأن المناخ. ونكرر دعمنا الكامل لمبادرة الأمين العام لعقد مؤتمر حول تغير المناخ في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤.

إن صون السلام والأمن الدوليين والنهوض بهما يمثل تحدياً مستمراً للأمم المتحدة. ونحيط علماً أنه، في بعض مناطق الأزمات، مثل مالي، أحرز تقدم لا بأس به في الحد من العنف وعدم الاستقرار، في حين أن الحالة في كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى والسودان وجنوب السودان، ما زالت تتطلب اهتماماً وجهوداً مستمرة من جانب مجلس الأمن والأطراف الفاعلة المعنية الأخرى.

ومن المؤسف أن الحالة في سوريا ما زالت تستأثر باهتمام السياسات العالمية وتشغل مكان الصدارة في جدول أعمال الأمم المتحدة بسبب آثارها على البلد نفسه وعلى المنطقة الأوسع. ونشعر بقلق بالغ إزاء استمرار تدهور الحالة في

سوريا، وندين بكل قوة أي شكل من أشكال العنف وقتل المدنيين وانتهاكات حقوق الإنسان. وندين بصورة خاصة استخدام الأسلحة الكيميائية الذي أكده فريق التفتيش التابع للأمم المتحدة، الأمر الذي اعتبره الأمين العام بان كي – مون جريمة حرب. ونحث على تقديم المسؤولين عن هذه الجرائم في سوريا وعن انتهاكات القانون الدولي للمساءلة. والاتفاق الذي توصلت إليه الولايات المتحدة والاتحاد الروسي يعطينا أملاً في إمكانية التوصل إلى حل دبلوماسي للأزمة وإنهاء النزاع في سوريا من خلال عمل حاسم من قبل مجلس الأمن. ونرى أن الحل السياسي والانتقال الديمقراطي هما السبيل الوحيد لوضع حد للنزاع المأساوي الذي أدى إلى أزمة إنسانية ذات أبعاد يتعذر قياسها، وتضررت منها المنطقة برمتها.

والحالة في سوريا، في جملة أمور، تبرز أهمية التدابير الوقائية والوساطة في صون السلام والأمن الدوليين. وتعزيز قدرة الأمم المتحدة على الاستجابة المبكرة والقضاء على التهديدات قبل أن تصبح مصدراً للنزاع سيكون أساسياً في معالجة الحالات المماثلة في المستقبل. والجبل الأسود تؤيد الترويج لمفهوم المسؤولية عن الحماية وتفعيله، وأن تكون الوقاية عنصراً أساسياً. ونحن نؤيد مواصلة النقاش بشأن مسؤولية المجتمع الدولي عن اتخاذ إجراءات حاسمة وفي حينه لمنع المعاناة على نطاق واسع.

وفي سياق الحالة في الشرق الأوسط، يسرنا بشكل خاص استئناف المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية بعد توقف دام عدة سنوات، ونرحب بجهود الوساطة التي بذلها وزير خارجية الولايات المتحدة. وترى الجبل الأسود أن المفاوضات المباشرة هي السبيل الأمثل للتوصل إلى تسوية شاملة ومستدامة.

وإذ نعتزم الاضطلاع بمسؤوليات إضافية والإسهام في تعزيز السلام والأمن العالميين واحترام القيم والحقوق والحريات العالمية كعضو مسؤول وفاعل في المجتمع الدولي، ستسعى الجبل الأسود للحصول على مقعد غير دائم العضوية في مجلس الأمن للفترة ٢٠٢٦-٢٠٢٧.

وإلى جانب دعمنا القوي لتحسين مفهوم التطوير الهيكلي لقدرات الأمم المتحدة لحفظ وبناء السلام، تسلم الجبل الأسود بأهمية سيادة القانون وحماية المدنيين، وخاصة النساء والأطفال، ونحث بعثات الأمم المتحدة على الوفاء بولاياتها في هذا الخصوص. ونحن ندين كل أشكال العنف، لا سيما العنف الجنسي ضد النساء والفتيات في حالات النزاع، ولذلك، نؤيد تطبيق جدول الأعمال بشأن المرأة والسلام والأمن، وفي هذا السياق أيضاً، قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات الأخرى ذات الصلة.

إن إقرار معاهدة تجارة الأسلحة كأول صك ملزم قانوناً في ذلك المجال سيسهم بالتأكيد في الجهود العالمية المبذولة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. ويسرني أن أؤكد أن الجبل الأسود كانت منذ البداية داعماً قوياً لمعاهدة شاملة قوية الصياغة، وكانت من بين البلدان الـ ٦٥ الأولى الموقعة عليها. ونحن نعي أهمية دخول تلك المعاهدة حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن، ولذلك لن ندخر وسعاً لضمان التصديق عليها بسرعة.

والادماج المتزايد لحقوق الإنسان في كل مناحي العمل في الأمم المتحدة، وضمان الاحترام العالمي لحقوق الإنسان وفعالية منظومة الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان مبادئ توجيهية للعمل بالنسبة للجبل الأسود، لا سيما من خلال مجلس حقوق الإنسان، وبلدي أحد أعضائه. وبالتعاون الفعال مع المجلس وإجراءاته الخاصة، بالإضافة إلى التعاون مع الدول الأعضاء، نسهم في المداولات التي تجرى في حينه بشأن قضايا تتصل بالنهوض بحقوق الإنسان وتستجيب لحالات الانتهاكات لحقوق الإنسان بالشكل الملائم.

على الصعيد الوطني، نسعى لتدعيم بيئة سياسية واجتماعية واقتصادية تسمح بالممارسة الحرة لحقوق الإنسان بدون أي

شكل من أشكال التمييز. ونركز خصيصاً على وضع المرأة ودورها في المجتمع وعلى منع العنف ضد النساء والمجموعات الهشة الأخرى، ومنها الأطفال والمعاقين والسحاقيات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية. وكرئيس لعقد إدماج الروما للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٠، ركزت الجبل الأسود أيضاً وبصورة خاصة على تحسين وضع الروما في مجتمعنا.

والجبل الأسود تبقى ملتزمة بمنظومة متعددة الأطراف فعالة تضطلع فيها الأمم المتحدة بدور مركزي، وندعم المبادرات والإجراءات العملية المنحى لإصلاحها. ونرى أن إصلاح مجلس الأمن وإعادة هيكلته كفاعل أساسي في صون السلام والأمن الدوليين أمر أساسي، بالإضافة إلى تنشيط الجمعية العامة وإصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وبوجه عام، فإن هذا الإصلاح، وخاصة مجلس الأمن، سيسهم كثيراً في تعزيز مكانة المنظمة وأهميتها وسلطتها ككل ويحقق التناغم مع العمليات والتحديات الجيوسياسية الحديثة. وعمل الجبل الأسود في إطار المنظمة يقوم على أساس مبدأ التعاون المتعدد الأطراف واحترام المبادئ والقيم المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. ونحن نعي أهمية رؤيتنا وفعاليتنا على الصعيد الدولي لعلاقات حسن جوار قوية ومستقرة، إلى جانب تعزيز التعاون في جميع المجالات.

ونحن نقوم بتطبيق ناجح للإصلاحات الداخلية المطلوبة لتحقيق الأولويات الرئيسية في سياستنا الخارجية – العضوية في الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي. ومفاوضات الانضمام الجارية مع الاتحاد الأوروبي، بعد إغلاق فصلين بشكل مؤقت، تدخل مرحلة أكثر صعوبة. والنهج الجديد في هذه المرحلة من العملية يقوم على أساس الإصلاحات في مجالات سيادة القانون ودعم العمليات القضائية وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وهي ذات أهمية خاصة لمواطني الجبل الأسود.

وفي نفس الوقت، فإن بلدي ملتزم التزاما قويا بتحقيق التكامل الأوروبي – الأطلسي. ونعمل بتفان، بوصفنا بلدا سيصبح عضوا في منظمة حلف شمال الأطلسي في وقت قريب، من أجل تنفيذ البرنامج الوطني السنوي الرابع وتطبيق الاصلاحات كي نكون على أهبة الاستعداد لنيل العضوية رسميا في ذلك الائتلاف. ونرى أن عضويتنا ستسهم أيضا في تعزيز الأمن في منطقة البلقان، إذ تعزى الأحداث المريرة التي حدثت في الماضي القريب إلى عدم وجود تنسيق أمني قوي.

وينظر إلى جمهورية الجبل الأسود على أنها عامل استقرار في منطقتنا، على النحو الذي يؤكده التقدم المستمر المحرز في مجال التعاون السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي مع جميع جيرانها. ولأننا نضع التعاون الإقليمي على رأس جدول أعمالنا، فقد شاركت جمهورية الجبل الأسود بفاعلية في المنظمات الإقليمية. ونرى أن مبادرة غرب البلقان ٦+٢ التي تم اطلاقها مؤخرا، والتي تشكل أشكالها موضوع نقاش مكثف، ستساعدنا على تركيز الأنشطة الإقليمية على مشاريع إنمائية محددة تحظى باهتمام مشترك من الدول المشاركة، وترمي إلى تسريع عملية التكامل الأوروبي، وتحسين نوعية حياة مواطنينا. ونرى أن تلك الجهود، مقترنة بمؤازرة الاتحاد الأوروبي وعملية التعاون في جنوب شرق أوروبا، ومجلس التعاون الإقليمي، ستقرّب الشقّة بين دول المنطقة وتصب في صالح الهدف المشترك للاتحاد الأوروبي.

ويجب على المجتمع الدولي، بقيادة الأمم المتحدة، وبالمشاركة النشطة والإسهامات الفاعلة لجميع أصحاب المصلحة، مواصلة البحث عن استجابات وافية، وتوجيه جهوده إلى حل المسائل والتحديات المتزايدة التعقيد التي نواجهها. ويقينا، فإن لجميع البلدان – دون استثناء وبغض النظر عن حجمها – دورا تقوم به في سبيل إيجاد حلول من هذا القبيل، على أساس الثقة المتبادلة والتعاون اللازم لبناء عالم أفضل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء الجبل الأسود على البيان الذي ألقاه للتو.

اصطحب السيد ميلو دوكانوفيتش، رئيس وزراء الجبل الأسود، من المنصة.

خطاب يلقيه السيد نغوين تان دونغ، رئيس وزراء جمهورية فييت نام الاشتراكية

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء جمهورية فييت نام الاشتراكية.

أصطحب السيد نغوينن تان دونغ، رئيس وزراء جمهورية فييت نام الاشتراكية، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): يسرني أن أرحب بدولة نغوين تان دونغ، رئيس وزراء جمهورية فييت نام الاشتراكية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد نغوين تان دونغ (فييت نام) (تكلم بالفييتنامية؛ وقدم الوفد نصا بالإنكليزية): إنه لشرف عظيم لي أن أخاطب هذا المنتدى. وأود أن أتقدم بخالص التهنئة للسيد جون أشي، بمناسبة توليه رئاسة الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة. وإنني لعلى يقين من أنه في ظل قيادته، ستجري أعمال الجمعية العامة بنجاح وسيتم في هذه الدورة تحديد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأود أيضا أن أعرب عن أعمق مشاعر الاحترام للأمين العام على إسهاماته الكبيرة في العمل المستمر الذي تضطلع به الأمم المتحدة.

في المائة سنة الماضية، سنلاحظ أن التقدم الهائل الذي أحرزته العلوم والتكنولوجيا قد أحدث تغييرا كبيرا في عالمنا، جاعلا إياه يبدو أصغر مما هو عليه بالفعل. وقد تحسنت الأحوال المعيشية للسكان. بيد أن تلك الإنجازات أتت مقترنة بالمخاطر الكامنة. فالحلم الذي تتشاطره البشرية جمعاء بالعيش في عالم آمن مسالم يسوده الرخاء والسعادة وخال من الجوع ما يزال عصي المنال.

وما دامت البشرية جمعاء تتوق إلى السلام، فلماذا تظل العديد من المناطق تحت وطأة التهديد المستمر جراء نشوب الصراعات والحروب والمنازعات؟ وما دام الاقتصاد العالمي يحقق نموا مستمرا، فكيف لا يزال البلايين من البشر يعيشون في فقر مدقع؟ ولما كان العلم والتكنولوجيا قد حققا تقدما باهرا، فكيف تزداد الكوارث الطبيعية والأوبئة والتلوث البيئي حدة ويصعب التنبؤ بها؟ إن هذه الأسئلة تفرض علينا جميعا مسؤولية جسيمة، بصفتنا مجتمع الأمم.

وقد دمرت الحروب العديد من الحضارات على مر التاريخ. وفي الـ ١٠٠ عام الماضية فحسب، أزهقت حربان عالميتيان – وغيرهما حروب عديدة، بما في ذلك التي شهدتها فييت نام – الملايين من الأرواح، وخلّفت آثارا مدمرة على مر الأجيال. وفي حين أن تحقيق السلام والتعاون والتنمية لا يزال الاتجاه السائد، فإن التهديد بالحرب لا يزال قائما على الدوام.

وما يزال العنف في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مثار قلق بالغ. ويجب إدانة آخر حدث من أحداث العنف، الذي انطوي على استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا بشدة. ويجب أن تستنفد جميع الفرص الممكنة لتحقيق السلام وإيجاد حلول للقضاء على الأسلحة الكيميائية، وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة.

ولا تزال التطورات التي لا يمكن التنبؤ بها في شبه الجزيرة الكورية مستمرة، في حين لا تزال المنازعات الإقليمية تحتدم في بحر الصين الشرقي وبحر الصين الجنوبي. ومن شأن أي حادث عارض أو عمل أهوج أن يتسبب بنشوب الصراع أو الحرب.

ومن الأهمية بمكان الحفاظ على حرية الملاحة والأمن البحري في بحر الصين الشرقي الذي تمر عبره نصف وسائل النقل البحري على نطاق العالم. ولا تقتصر تلك الأهمية على

المنطقة فحسب، بل بالنسبة للعالم قاطبة. وتنتهج فييت نام على نحو مستمر سياسة تهدف إلى تسوية المنازعات بالوسائل السلمية، بغية الدفاع عن مصالحها المشروعة، مقترنا بالاحترام الكامل لمصالح المجتمع العالمي، وفقا للقانون الدولي واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢ والإعلان المتعلق بسلوك الأطراف في منطقة بحر الصين الجنوبي، والاتفاقات الإقليمية الأخرى، فضلا عن الجهود الرامية إلى وضع مدونة لقواعد السلوك في ذلك الصدد.

وقد اقتبس الزعيم هوشي منه عبارة توماس جيفرسون في مناسبة الإعلان عن استقلال فييت نام:

”لقد ولد جميع الناس متساوين، ووهبهم الخالق حقوقا بعينها غير قابلة للتصرف، بما في ذلك الحق في الحياة والحرية والسعي إلى تحقيق السعادة“.

والحياة البشرية ثمينة، بصرف النظر عن العرق أو الدين أو نوع الجنس. ويسبب إزهاق روح بشرية واحدة آلاما مفجعة للأسر، سواء كانت هنا في مانهاتن أم في أماكن نائية في ركن قصيّ من أركان الأرض. وعليه، يجب أن نقدّر وندعم جميع الجهود الرامية إلى منع نشوب الصراعات. ويجب أيضا أن تستنفد جميع الجهود المعنية بحفظ السلام. وفي المقابل، يجب وقف وإدانة جميع الأعمال التي من شأنها أن تسبب نشوب الحرب. ويجب على الأطباء بذل قصارى جهدهم من أجل علاج المرضى، متى كان هناك بصيص أمل في الحياة. ويجب علينا أن نكّرس سائر جهودنا من أجل الحفاظ على السلام، متى لاحت علامة ضئيلة للغاية على تفادي الحرب. ذلك أن الحرب لن تزهق روحا بشرية واحدة فحسب، بل تزهق أرواح العديد من الأشخاص، بمن في ذلك، العديد من النساء والأطفال.

ولا يمكن بناء السلام وحفظه إلا حين تحترم جميع البلدان استقلال وسيادة بعضها بعضا، فضلا عن احترام التقاليد الثقافية الخاصة بها، دون فرض أي قيم أخلاقية أخرى عليها. ويمكن تفادي نشوب الصراعات والحروب إذا تم القضاء على الأعمال التي تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي: وهي أعمال الهيمنة وسياسة القوة.

ويجب تعزيز الثقة بين الأمم على الصعيد الاستراتيجي بشكل متواصل، عن طريق الصدق والإخلاص والأعمال الملموسة. وبالنسبة إلى رفع الحصار المفروض على كوبا أو الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، على سبيل المثال، ينبغي تعزيز دور الأمم المتحدة ومجلس الأمن. ويتوقع المجتمع الدولي من الدول الكبرى أن تكون قدوة للآخرين في بناء السلام. وينبغي أن يكون مجلس الأمن نقطة الارتكاز في بناء توافق الآراء بهدف دفع جميع الأمم إلى التكاتف من أجل الحفاظ على السلام. إن اليد القاتلة التي تُستعمل في الحروب، والصراعات، والإرهاب، والعنف تودي بحياة المئات أو الآلاف أو حتى الملايين من الناس الأبرياء. فلنعمل على عدم المساعدة لشن الحروب، أو عدم الاشاحة بنظرنا عنها. ولتتوقف الحروب.

إنني أتشاطر رأي الأمين العام بأن الأهداف الإنمائية للألفية هي أنجح المساعي التي نبذلها لمكافحة الجوع والفقر حتى الآن، ولكن دعونا لا ننسى أن قرابة ٤٠ في المائة من الثروة العالمية تكمن في أيدي ما لا يزيد على ١ في المائة من سكان العالم. الفجوة بين الأغنياء والفقراء لا تزال تتوسع. هناك أكثر من بلايين نسمة ما فتئوا يعيشون في فقر مدقع. وثمة مئات ملايين الناس، وبخاصة الأطفال، ما زالوا جياعا، ويفتقرون إلى الأمن الغذائي، ومرضى، ومن دون الأدوية الأساسية، وهم يواجهون مستقبلا قاتما بسبب انعدام فرص التعليم.

في الوقت نفسه، أدت إزالة الغابات، والاستغلال المفرط للموارد الطبيعية، والتلوث، وعوامل أخرى إلى الاحترار العالمي، وارتفاع مستويات سطح البحر، وحالات الطقس التي لا يمكن التنبؤ بها، والكوارث الطبيعية، والأوبئة الجديدة. وهذه الأخطار الجسيمة تدفع الأمم الأكثر فقرا إلى الاستغراق في الفقر المدقع.

ويجب أن نتآزر معا للنجاة من الفقر، ونكافح الأمراض، ونحمي البيئة، ونتصدى للكوارث الطبيعية، ونبني عالما أكثر اخضرارا وأكثر عدلا. وتحتاج البلدان والشعوب الفقيرة إلى النهوض بأنفسها من الفقر بمساعدة الناس الأكثر ثراء والمزيد من البلدان المتقدمة النمو. وهذه المساعدة يجب ألاّ تنبثق من الشعور بالإحسان فحسب – وكما نقول في فييت نام، أوراق النبات الكاملة تغلّف أوراق النبات الممزقة – ولكنها يجب أن تنبثق قبل كل شيء من الاحساس بالمسؤولية وفهم مصيرنا المشترك. ومع ذلك، الشعوب والأمم الأكثر فقرا قد ساهمت في ثروة أغنى الأمم والشعوب، وهي تستحق مستقبلا أكثر ازدهارا.

إنني أحث المجتمع العالمي، بشعور من المسؤولية والإنسانية، على صياغة خطة طموحة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وعلى مضاعفة جهودنا لتعزيز السلام، ووضع حد للجوع والفقر، وحماية كوكبنا. وبوسعنا معا أن نضع خارطة طريق للإجراءات التي تمكّن أفقر الأمم من المشاركة بفعالية في الاتفاقات والمؤسسات الدولية، ومواجهة التحديات والمخاطر العالمية والتغلب عليها بروح من الشعار الذي اعتمده فرسان ألكسندر دوماس – ”الفرد للجميع والجميع للفرد“.

إن ما تشاطرته مع الجمعية، بصفتي فيتنامي، يأتي من تجارب مشبعة بالعرق والدم. فقبل مجرد بضعة عقود، كان اسم ”فييت نام“ مرادفا للحرب، والانقسام، والدم، والدموع. فالبلد البعيد الذي يدعى فييت نام عانى من وطأة ١٥ مليون طن من القنابل، أي أربعة أضعاف الكمية المستخدمة في الحرب العالمية الثانية. وتحمّل كل فيتنامي عبء ١٠ أضعاف وزنه أو وزنها من القنابل، ناهيك عن معاناة شعبنا مما يزيد على ٧٠ مليون لتر من مركّب صامت ولكنه قاتل، هو العامل البرتقالي/ديوكسين.

ووفقا لتعبير فيتنامي تقليدي، الخير ينتصر على الأعمال الوحشية، والفضيلة تطيح بالطغيان. ومع التضحيات الشجاعة والإبداع ومع الدعم من الشعوب والأمم والمنظمات الدولية المحبة للسلام، دافعت فييت نام عن استقلالها، اتحدت وأعادت بناءها من رماد الحرب، وتركت الماضي خلفها لتصبح عضوا نشطا ومسؤولا في المجتمع الدولي.

لقد أدمجت فييت نام الأهداف الإنمائية للألفية في صياغة استراتيجيتنا الانمائية وتنفيذها، وهي توازن بين التنمية الاقتصادية والأمن الاجتماعي. ونحن تلقينا جائزة من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بسبب إنجازاتنا الرائعة في مجال الحد من الفقر. ونظرا لأننا نعتبر الناس هدف التنمية ومحورها، تولي فييت نام اهتماما خاصا لتوفير الرعاية الصحية والتعليم ووسائط الاتصال حتى للناس الذين يعيشون في المناطق النائية والمتخلفة إنمائيا، ولأقلياتنا العرقية.

وتعمل فييت نام بنشاط مع أعضاء آخرين في رابطة أمم جنوب شرق آسيا لجعلها دارا مشتركة لكل أمم جنوب شرق آسيا التي كانت في وقت من الأوقات منقسمة انقساما عميقا بسبب الحرب. ويجسد هذا العمل بوضوح تطلعاتنا إلى مستقبل مشرق مفعم بالسلام والتعاون والرخاء، وإلى الوحدة في التنوع، وإلى إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية.

وبعدما نجونا من الحروب العدوانية المدمرة والفقر المدقع، باتت تطلعاتنا إلى السلام والازدهار أكثر بريقا. إننا ملتزمون بعمل المزيد من أجل المشاركة في بناء السلام، والحد من الفقر، وحماية البيئة، وغيرها من الجهود. ونحن على أهبة الاستعداد للانضمام إلى عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وإننا راغبون في تبادل مواردنا وخبراتنا كتحية للأصدقاء الدوليين الذين قدموا لنا الدعم في كفاحنا من أجل تحقيق الاستقلال، والوحدة، والحد من الفقر.

ولا تزال فييت نام وسوف تظل على الدوام شريكا يعتمد عليه وعضوا مسؤولا في المجتمع الدولي. وفي مجال الغذاء، على سبيل المثال، أصبحت فييت نام، وهي البلد الذي

عانى تقليديا من الجوع، في طليعة مصدّري الأرزّ. ولقد حققنا الأمن الغذائي الوطني، ولكننا نعتبر أن من مسؤوليتنا المساعدة في الحفاظ على الأمن الغذائي العالمي. نحن لا نصدّر فحسب، بل نساعد البلدان أيضا للاعتماد على الذات في إنتاج الغذاء، كما فعلنا في كوبا، وموزامبيق، وأنغولا، ومالي، ومدغشقر، وميانمار وفي أماكن أخرى. ونأمل من البلدان المتقدمة النمو والمنظمات الدولية أن تشارك في دعم برامج تعاونية مماثلة كنموذج تعددي هادف وموضوعي.

لديّ اقتناع عميق بأنه سيجري وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وصياغتها في الشكل النهائي بغية إقامة عالم خال من الحرب والجوع، يكون مكرسا للسلام والتعاون، وللتنمية المستدامة وازدهار البشرية، ولكوكبنا الدائم الخضرة. إن فييت نام تلتزم بتحقيق هذا الغرض.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء جمهورية فييت نام الاشتراكية على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد نقوين تان دونغ، رئيس وزراء جمهورية فييت نام الاشتراكية، من المنصة.

خطاب السيد جيري روزنوك، رئيس وزراء الجمهورية التشيكية

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس وزراء الجمهورية التشيكية.

اصطحب السيد جيري روزنوك، رئيس وزراء الجمهورية التشيكية، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): يسرني غاية السرور أن أرحب بدولة السيد جيري روزنوك، رئيس وزراء الجمهورية التشيكية، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد روزنوك (الجمهورية التشيكية) (تكلم بالإنكليزية): تجتمع الجمعية في وقت يشهد تحديات كبيرة. وأود أن أذكر بعض التحديات التي أعتبرها الأكثر إلحاحا.

لا تزال حالة الاقتصاد العالمي هشة ولكن يبدو أننا نسير ببطء نحو طريق الانتعاش الاقتصادي، ونأمل أن نتوجه نحو النمو المستدام. والحالة الأمنية في أجزاء كثيرة من العالم آخذة في التحسن، لكننا نشهد العديد من النزاعات المحلية التي تهدد التوازن الإقليمي الشامل. ويجب إنهاء النزاع في سوريا على أساس تسوية سياسية تفاوضية. ويتضاءل خطر نشوب نزاع نووي وذلك بفضل تناقص عدد الرؤوس الحربية النووية وحاملاتها المملوكة للدول النووية. بيد أن تجميد المفاوضات حاليا مع الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية مدعاة للقلق البالغ. ولا تزال حقوق الإنسان والحريات الأساسية تُنتهكُ في كثير من البلدان. وتتسع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، أكثر من أي وقت مضى، على الرغم من الكثير من الجهود المبذولة لتخفيف وطأة الجوع والفقر في العالم. وفي الوقت نفسه، تمكنت بعض البلدان من تقليص هذه الفجوة.

إن التعاون الدولي ضروري إذا أردنا التصدي لتلك التحديات وغيرها. وتظل الأمم المتحدة الهيئة الأنسب لحشد الجهود والموارد العالمية اللازمة لتنفيذ تلك المهمة. ويشهد العالم تغيرا ولا بد أن يتكيف أيضا منبره التقليدي مع ذلك التغير. من البداية، ينبغي لنا صياغة خطط وإجراءات واقعية. ومع ذلك، لن يكون تنفيذها ممكنا بدون الإرادة السياسية اللازمة.

ولا تعتمد سمعة البلد على حجمه أو ناتجه الاقتصادي فحسب، بل على استعداده للانخراط بنشاط في التصدي ومواجهة تحديات العالم الحالي المتسم بالعولمة. والجمهورية التشيكية، البلد الذي له تجربةتاريخية من حيث النظام غير الديمقراطي، مستعدة لتشاطر خبرتها في العملية الانتقالية

الديمقراطية، وكذلك تقديم المساعدة، والموارد، والدراية إلى البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية نحو الديمقراطية.

وسيشكل عام ٢٠١٣ نقطة تحول بالنسبة للاقتصادات الأوروبية. ويعتمد الاقتصاد التشيكي اعتمادا كبيرا على التجارة الدولية، وأعتقد اعتقادا قويا بأن التجارة الحرة والعادلة هي أحد أفضل الأدوات لتحسين الحالة الاقتصادية العالمية. وينبغي إعادة تنشيط النهج المتعدد الأطراف فيما يتعلق بمسائل التجارة وتعزيز التعاون داخل منظمة التجارة العالمية. وأتمنى مخلصا الكثير من النجاح للقيادة الجديدة لمنظمة التجارة العالمية.

لقد اضطلعت الأمم المتحدة على الدوام بدور رئيسي في نزع فتيل النزاعات المسلحة فيما بين الدول الأعضاء وداخلها. ودورها في المساعدة على حل النزاع في سوريا دور بالغ الأهمية. ويثير الاستخدام المؤكد للأسلحة الكيميائية في سوريا بالغ القلق. فأي استخدام للأسلحة الكيميائية غير مقبول. وكل من يعطى الأمر ببدء هجوم كيمائي ينتهك بشكل خطير مبدأ المسؤولية عن حماية السكان المدنيين. ويشكل الهجوم جريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية، وينبغي أن يخضع مرتكبوه للمساءلة أمام المحكمة الجنائية الدولية.

وترحب الجمهورية التشيكية بقرار المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بالتدمير السريع للأسلحة الكيميائية السورية، الذي يتخذ الآن في لاهاي، ونتطلع إلى اتخاذ مجلس الأمن قرار بشأن المسألة في الساعات المقبلة.

ولايوجد حل عسكري للنزاع القائم؛ ولن يعيد إحلال السلام في سوريا سوى تسوية سياسية تفاوضية. وتدعو الجمهورية التشيكية جميع الأطراف، وخصوصا الحكومة السورية، إلى التنفيذ الكامل لبيان جنيف لعام ٢٠١٢ (S/2012/523، المرفق). وتؤيد الجمهورية التشيكية وستواصل تأييد الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر لتلبية الاحتياجات الإنسانية المتزايدة في سوريا والبلدان المجاورة.

وتدرك الجمهورية التشيكية التطورات التي شهدتها عملية التحول في ميانمار. وأشجع بقوة قادة البلد، وفقا لتصريحاتهم المعلنة، على مواصلة عملية تعديل الدستور الوطني بنشاط من أجل تحسين المعايير الديمقراطية في البلد.

وكما ذكرت سابقا، لا غنى عن دور الأمم المتحدة في حل النزاعات المسلحة. وعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أداة هامة لإيجاد حلول مستدامة ودائمة للنزاعات العنيفة في جميع أنحاء العالم. وإذ تشارك الجمهورية التشيكية في عمليات الأمم المتحدة في السنوات الأخيرة بأعداد صغيرة نسبيا، يبدي بلدي، الجمهورية التشيكية، استعداده لزيادة عدد أفراده العسكريين زيادة كبيرة في عمليات حفظ السلام.

وقد دأب بلدي، الجمهورية التشيكية يدعو بقوة، وهو دولة غير حائزة للأسلحة النووية، إلى كفالة الحق بدون قيود في استحداث الطاقة النووية وإجراء البحوث بشأنها واستخدامها للأغراض السلمية. بيد أن ذلك الحق يجب ألا يمارس بالكامل إلا بالتزامن مع الالتزام بجميع تعهدات عدم الانتشار. ولا يمكن تحقيق الهدف الطويل الأجل المتمثل في الإزالة الكاملة للأسلحة النووية إلا بتلبية نظام عدم الانتشار لجميع المطالب اللازمة لتعزيزه. وسيمثل انعقاد الاجتماع المقبل لفريق الخبراء الحكوميين المعني بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية خطوة في الاتجاه الصحيح. وتعرب الجمهورية التشيكية عن تقديرها البالغ لتمكن المجتمع الدولي أخيرا من استكمال مفاوضات معاهدة تجارة الأسلحة.

وأود أن أعرب عن رأيي في دور الأهداف الإنمائية للألفية. وشاركت الجمهورية التشيكية بنشاط منذ البداية في المناقشات بشأن صياغة خطة التنمية الجديدة. ونحن على استعداد وملتزمون بالمشاركة في تنفيذها. وكما صاغها الأمين العام في تقريره (A/68/202)، كانت الأهداف الإنمائية للألفية أنجح حملة في التاريخ لمكافحة الفقر في العالم، وأسهمت

إسهاما كبيرا في زيادة الوعي العام، وزيادة الإرادة السياسية وتعبئة الموارد.

وقد تحققت بعض الأهداف من الأهداف الإنمائية للألفية بالفعل، وأوشكنا على تحقيق بعضها. ولكن النتائج غير متكافئة فيما بين البلدان وداخلها، ولا يزال هناك الكثير من الأعمال غير المنجزة.

ويمكنني أن أؤكد للجمعية أنّ حكومة بلدي تبقى ملتزمة بالأهداف الإنمائية للألفية، كما تجسّدها سياساتنا وإجراءاتنا العملية كلتاهما.

وينبغي لخطة التنمية المستقبلية أن تستفيد من نجاح الأهداف الإنمائية للألفية وتجمع معا الجهات الفاعلة المتنوعة في التنمية. وأود أن أؤيّد الإطار الشامل الوحيد لما بعد عام ٢٠١٥، الذي سيربط بين القضاء على الفقر بكل أبعاده وتعزيز التنمية المستدامة. لذا، أدعو إلى التكامل التام لجميع العمليات الدولية ذات الصلة، التي بقيت متفرّقة حتى الآن، ولا سيما استعراض الأهداف الإنمائية للألفية وأعمال الفريق العامل مفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة.

ويتعيّن علينا التأكد من أنّ أهداف المستقبل ستكون شاملة في جميع البلدان، لكنها تبقى واقعية في الوقت نفسه، آخذة في الحسبان الإمكانات الفعلية لكل بلد. ويجب أن تكون قابلة للتحقيق والقياس. وإنني أقدِّر حقيقة أنّ تقرير الفريق رفيع المستوى بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ يؤكد على النمو الشامل وينظر في دور الابتكار والتكنولوجيا وجهات القطاع الخاص الفاعلة. والهدف الإنمائي المقترَح لضمان الطاقة المستدامة مثال جيد جدا ويجب أن يميِّز بين أولويات التنمية المستقبلية.

في كانون الأول/ديسمبر، سيُحيي المجتمع الدولي الذكرى السنوية الخامسة والستين لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وقد تحسَّنت حالة هذه الحقوق في بعض المناطق. ونشأت تحديات جديدة متعلقة بها. ولا يزال أمامنا قدر كبير من العمل. والجمهورية التشيكية، العضو في مجلس حقوق الإنسان وبلد فاتسلاف هافل، ستدافع دائما عن حقوق الإنسان حيثما انتُهكت.

ختاما، أود أن أركِّز على مسائل متعلقة بعملية إصلاح الأمم المتحدة. فالجمهورية التشيكية تقدِّر أعمال الأمين العام المتفانية، التي تحوِّل الأمم المتحدة إلى منظومة أكثر فعالية وقابلية للمساءلة. ومن المؤسف أنه ليست هناك وسائل كافية لتمويل جميع المبادرات. فعلينا جميعا أن نفعل أكثر بوسائل أقل. وإنني لعلى يقين بأننا سنجد احتياطيات داخلية تتيح للأمم المتحدة تنفيذ المَهام الموكولة إليها بنجاح أكبر. وهي بأدائها الجيد وكونها مستجيبة للدول الأعضاء فيها، ستعزِّز الإرادة السياسية لدى تلك الدول لكي تستثمر في منتديات متعددة الأطراف، وبذلك تُسهم في إيجاد عالم أكثر أمانا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء الجمهورية التشيكية على البيان الذي أدلى به للتوّ.

اصطُحب السيد جيري روسنوك، رئيس وزراء الجمهورية التشيكية، من المنصَّة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد جان أسيلبورن، نائب رئيس وزراء ووزير خارجية دوقية لكسمبرغ.

السيد أسيلبورن (لكسمبرغ) (تكلم بالفرنسية): لقد اختار رئيس الجمعية العامة لهذه الدورة وهذه المناقشة العامة موضوع ”خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: تمهيد السبيل“. وهو بذلك قد طلب من الجمعية أن تكون جريئة وطموحة، وأن تعمل معا نحو الهدف نفسه، وتُثبت للعالم أننا لن نقبل الهزيمة، وأن نضطلع بمسؤوليتنا الجماعية بغية القضاء على الفقر وتعزيز التنمية المستدامة.

إنّ لكسمبرغ تقف متأهبة للقيام بذلك. ونحن مستعدون للعمل نحو شراكة عالمية مجددة على أساس فهم مشترَك لإنسانيتنا المشتركة، وعلى روحية جديدة من التضامن والتعاون والمساءلة المتبادلة، وعلى عمل منسَّق يتضمّن الأمن، والتنمية، والحوكمة، وحقوق الإنسان وسيادة القانون.

والعيش بدون خوف ونزاع وعنف أهمّ حقوق الإنسان الأساسية، ولكننا نشهد في كل يوم انتهاكات لا توصَف لقانون تلك الحقوق والقانون الإنساني الدولي. فاستخدام القذائف والمتفجرات والذخائر العنقودية والأسلحة الكيميائية، والفرض المنهجي للحصار، والتشريد القسري، والتعذيب، والعنف الجنسي، والانتهاكات والاعتداءات المرتكَبة ضد الأطفال، وأكثر من مليوني لاجئ، وأكثر من ١٠٠ ٠٠٠ قتيل – هذه هي النتائج المروِّعة طيلة سنتين ونصف السنة من القمع والنزاع الوحشيين في سوريا. وقائمة جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية المرتكَبة على أساس يومي ما فتئت تطول. ومقابل هذا الرعب، أقول مجددا إ

نه يجب إحالة الحالة في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية. وأود أن أستشهد بقول المفوَّض السامي لشؤون اللاجئين أنطونيو غويتيريس:

”لقد أصبحت سوريا المأساة الكبرى لهذا القرن – فاجعة انسانية مشينة مع معاناة وتشريد لا مثيل لهما في التاريخ الحديث“.

إنّ الشعب السوري بحاجة إلى المساعدة الآن، ولديه الحقّ في هذه المساعدة بموجب أهمّ المعايير الأساسية المدوَّنة في القانون الإنساني الدولي. ويجب على السلطات السورية أن تلبّي على عجل مطالب الأطراف الإنسانية الفاعلة بتيسير وصولها الحرّ وغير المعوَّق إلى السكان المتضررين فورا. ومن المُلحّ إزالة العوائق البيروقراطية، وضمان إيصال الإمدادات الطبية، وإرساء الفواصل الإنسانية، وفتح المسارات الإنسانية والسماح بالوصول إلى السكان المحتاجين عبْر الحدود وخطوط النزاع.

ولكسمبرغ، بصفتها عضوا غير دائم في مجلس الأمن، تعمل مع أستراليا على إبراز مطالب الجهات الفاعلة الإنسانية لأطراف النزاع في سوريا وتكريسها في رسالة موحَّدة من مجلس الأمن. ويحدوني الأمل بأن تثمر هذه الجهود قريبا جدا.

لقد تمكنا من تحقيق في الأيام القليلة الماضية إحراز تقدم بشأن مسألة الأسلحة الكيميائية، ومع أنني آمل بأن نتخذ بعد ساعات قليلة من الآن قرارا لمجلس الأمن ينشئ آلية قوية وملزمة لضمان مراقبة الأسلحة الكيميائية السورية وتدميرها في أقرب وقت ممكن،

فإننا لا يمكننا ,ويجب ألا ننسى الأزمة الإنسانية التي ما انفكّت تتّسع في سوريا والبلدان المجاورة لها، ولا سيما لبنان والأردن، بل في العراق وتركيا أيضا. وقد أوفت لكسمبرغ من جهتها بالتعهدات التي قدّمتها في مدينة الكويت في ٣٠ كانون الثاني/يناير الماضي، وقرّرنا للتوّ زيادة معونتنا الإنسانية للسكان المتضررين بالأزمة السورية إلى ٧,٦ ملايين يورو.

والمناشدة القوية التي وجّهها الأمين العام يوم الثلاثاء ينبغي أن تترك صداها لدينا جميعا. فلنكسر صمتنا المُطبِق ولنرتق إلى مستوى مسؤولياتنا الجماعية والفردية. إننا جميعا نتّفق على أنّ الحل الدائم للنزاع في سوريا لا يمكن أن يكون إلاّ حلا سياسيا. وهنا أيضا، لنرتق إلى مستوى مسؤولياتنا؛ لنغتنم الزخم الذي أوجده الاتفاق بشأن الأسلحة الكيميائية، ونحدد موعدا لمؤتمر ”جنيف الثاني“، ونشجّع الأطراف على المشاركة فيه بغية بدء المسيرة في الطريق على أساس بيان جنيف المؤرخ في ٣٠ حزيران/يونيه، ٢٠١٢ (S/2012/523، المُرفق)، الذي يُفضي إلى وقف الأعمال العدائية وإلى مرحلة انتقالية سياسية ضرورية في سوريا، تلبي التطلعات المشروعة للشعب السوري.

ومهما كانت الحالة في سوريا مأساوية، يجب ألاّ تجعلنا ننسى محنة الشعب الفلسطيني. يجب ألاّ ننسى الضرورة المُلحّة لرؤية قيام دولة فلسطينية متماسّة وقابلة للبقاء، تعيش في سلام وأمن، جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيل. وإنني أرحب بالتزام وتمسّك وزير خارجية الولايات المتحدة، جون كيري، بإعادة بدء المفاوضات المباشرة بين الإسرائيليين والفلسطينيين. كما أُشيد بالشجاعة السياسية والحسّ بالمسؤولية اللذين أظهرهما السلطتان الإسرائيلية والفلسطينية في قبول العودة إلى طاولة التفاوض. وقد عُقِدت ثماني جولات منذ ١٤ آب/أغسطس. ونأمل أن تتكثف المفاوضات في تشرين الأول/أكتوبر وتفضي إلى نتيجة في إطار الجدول الزمني المتّفق عليه ومدته تسعة أشهر.

جميعنا نعرف أن هذه المبادرة ربما تكون أخر فرصة لنا لكي نتصرف. وعلينا ألا نفوتها. وإن فوتناها فقد تؤدي إلى عواقب مأساوية. لقد حان الوقت لاتخاذ قرارات صعبة، واتخاذ التدابير التاريخية اللازمة تماشياً مع المصالح الطويلة الأجل للشعبين الإسرائيلي والفلسطيني. لقد حان الوقت لتنفيذ حل الدولتين. ولا يوجد متسع من الوقت للأعمال الانفرادية التي تغذي القوة المحركة لعدم الثقة. فبناء المستوطنات غير الشرعية وتدمير منازل الفلسطينيين والهياكل الأساسية في الضفة الغربية، بما في ذلك في القدس الشرقية، يجب وقفه فوراً. والهجمات على غزة يجب وقفها. وكل أشكال العنف يجب وقفها.

إن لكسمبرغ مع شركائها في الاتحاد الأوروبي مستعدة لمواصلة مساهمتها النشطة في الجهود الدائرة في تعاون وثيق مع أصحاب المصالح الرئيسيين، والمجموعة الرباعية والبلدان في المنطقة. ولا يمكن أن يتوفر الأمن في إسرائيل من دون قيام دولة فلسطينية قادرة على البقاء. ولا يمكن أن يسود الأمن في المنطقة من دون إحلال السلام في جميع بلدان الشرق الأوسط.

يجب أن نقلب الوضع الراهن. ولا بد لنا من كسر دوامة العنف. وهذه الحتمية تنطبق أيضاً على جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى. ونأمل أملاً وطيداً في أن يصبح إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، والذي جرى التوقيع عليه في ٢٤ شباط/فبراير في أديس أبابا، نقطة تحول لترسيخ السلم والاستقرار الإقليمي. والاجتماع الثاني لآلية الرقابة الإقليمية والذي انعقد على مستوى رؤساء الدول والحكومات يوم الاثنين في مدينة نيويورك، أسفر عن اعتماد معايير ومؤشرات إقليمية بشأن التقدم الذي سييسر تنفيذ إطار العمل.

هذه خطوة أولى هامة. ولا بد من أن يليها عمل محدد على الصُعد السياسية والأمنية والاقتصادية. ويجب على الأطراف أن تفي بالتزاماتها بجد وبنية حسنة، بما في ذلك الالتزام بعدم التساهل مع أي نوع من المجموعات المسلحة أو تقديم المساعدة أو الدعم لها، ولا سيما حركة ٢٣ آذار/مارس، التي ما برحت تعمل في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية. وعلينا معالجة الأسباب الجذرية للعنف المتواتر ووضع الأساس لإنعاش الاقتصاد الإقليمي للبدء بدورة نزيهة تُمَكِّن شعوب المنطقة من السير على الطريق المفضي إلى التنمية المستدامة.

إن التزام المجتمع الدولي ضروري جدا في حالة من المؤسف أنها لا تلقى الاهتمام الكامل. وأشير إلى المأساة الإنسانية التي تطل برأسها في جمهورية أفريقيا الوسطى، وتؤثر على جميع السكان البالغ تعدادهم ٤,٦ مليون نسمة. فقد انهار فيها القانون والنظام وسيادة القانون. وأصبحت انتهاكات حقوق الإنسان شيئاً مألوفاً، وكذلك الاعتقالات والاحتجازات التعسفية، والتعذيب، والعنف الجنسي ضد النساء والأطفال، والاغتصاب والإعدامات العُرفية. ووفقاً لمصادرنا فإن مليشيات سيليكا جندت واستخدمت أيضاً ما لا يقل عن ٣٥٠٠ من الجنود الأطفال. ولا يمكن لأحد أن يتجاهل تلك الأرقام. وما برحت الحالة الإنسانية آخذة في التدهور. وعدم الأمن السائد زاد من تدني الوصول إلى السكان المتأثرين. علينا أن نتصرف فوراً.

إن استعادة الأمن والقانون والنظام يجب أن تكون أولوية بالنسبة لنا. ونرحب بشدة بقرار مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بالإذن بنشر بعثة دعم دولية في جمهورية أفريقيا الوسطى. وينبغي للأمم المتحدة أن تقدم دعمها اللوجستي والمالي الكامل لهذه البعثة ذات القيادة الأفريقية. إذ أن مصداقيتنا على المحك.

وكلنا نعرف الآثار الكارثية لتجارة الأسلحة التقليدية غير المنظمة – القمع العنيف، والصراع المسلح، والجريمة وتفشي العنف. لذلك فإن معاهدة تجارة الأسلحة في غاية الأهمية. لقد اعتمدت الجمعية العامة المعاهدة بهامش واسع جداً قبل خمسة أشهر. ولكسمبرغ فخورة إذ أنها من بين متبني تلك المبادرة الهامة. ونحن فخورون بتوقيعنا على المعاهدة ما أن أصبحت جاهزة للتوقيع في ٣ حزيران/يونيه. إن إجراءات التصديق الوطنية قد بدأت، وبوسع الأعضاء التعويل على دعمنا لضمان دخول المعاهدة حيز النفاذ بسرعة. وفي ذلك الصدد، أود أن أهنئ بلد رئيس الجمعية العامة أنتيغوا وبربودا على تصديقها على المعاهدة. كذلك أرحب بكون أن ما يزيد على ١١٠ دول أعضاء في الأمم المتحدة، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية، قد وقعت بالفعل على هذا الصك القانوني الجديد.

إن معاهدة تجارة الأسلحة خطوة إلى الأمام بالنسبة للقانون الدولي، والقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان. وفي ذلك السياق، أرحب بالمناقشة الهامة لمجلس الأمن التي جرت يوم أمس بشأن الآثار التي يخلفها النقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتكديسها المزعزع للاستقرار وإساءة استعمالها في السلام والأمن الدوليين (انظر S/PV.7036)، وكذلك اعتمادها القرار ٢١١٧ (٢٠١٣). وبذلك فقد شدد المجلس عن حق على الحاجة إلى رد متكامل من المجتمع الدولي يأخذ في الحسبان الآثار السلبية لتلك الأنشطة غير الشرعية المتعلقة بالأمن، والحكم، وسيادة القانون والتنمية، فضلاً عن الصلات بين هذه الأنشطة والتهديدات الأخرى للسلم والأمن الدوليين من قبيل الإرهاب والقرصنة والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية.

أن آخر هجمة قاسية على مركز للتسوق في نيروبي أظهرت مرة أخرى أهمية يقظتنا المستمرة في مكافحة الإرهاب. هذا عمل غير مقبول ولا بد من أن يحملنا على زيادة دعمنا للجهود الأفريقية الرامية إلى تحرير الصومال من خطر منظمة الشباب. وخلال المؤتمر المعني بالاتفاق الجديد للصومال الذي انعقد في ١٦ أيلول/سبتمبر في بروكسل، أتيحت لي الفرصة لكي أؤكد مجدداً أن لكسمبرغ ما فتئت ملتزمة بالعمل إلى جانب الصومال. ونحن مقتنعون بأنه بفضل الدعم المصمم للمجتمع الدولي والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشكل خاص، ستتمكن الصومال حكومة وشعباً من مواصلة رحلتها نحو السلام والأمن والازدهار.

إن خطورة انتشار أسلحة الدمار الشامل ما برحت تشكل خطراً حقيقياً كخطر الإرهاب. بالأمس، استؤنف هنا في نيويورك المفاوضات بين جمهورية إيران الإسلامية وحكومات مجموعة بلدان الاتحاد الأوروبي ٣+٣، بقيادة الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي المعنية بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، السيدة أشتون. ونؤيد تلك الجهود. ونسعى إلى مفاوضات محددة تفضي بسرعة إلى نتائج ملموسة وحل دبلوماسي للأزمة النووية الإيرانية.

إن الجزاءات ليست غاية في حد ذاتها. إنها رد عالمي على رفض إيران الوفاء بالتزاماتها الدولية والتعاون تعاوناً كاملاً مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونشجع القيادة الإيرانية الجديدة على الدخول في حوار بناء واتخاذ التدابير اللازمة لتُثبت للمجتمع الدولي أن الغرض من برنامجها النووي قاصر على الأهداف السلمية، وبدء صفحة جديدة في علاقاتها مع المجتمع العالمي. وآمل من المكالمة الهاتفية الأخيرة بين الرئيس أوباما والرئيس روحاني أنتساعد على نقل الحالة إلى ذلك الاتجاه.

عندما نتكلم عن التنمية المستدامة ووضع خطة تنمية لما بعد عام ٢٠١٥، لا يمكننا أن نتجاهل الآثار التدميرية للصراعات والعنف على التنمية. إن حالات الأزمات والتهديدات التي ذكرتها من فوري تبين هذا بوضوح. وعلينا أيضاً أن نتكلم بحزم عن الحكم المفضي إلى التنمية والمؤسسات التي تضمن سيادة القانون وحرية التعبير والحكومات التي تتسم بالشفافية والمساءلة. وعلينا أن نتكلم عن العدالة، ومكافحة الإفلات من العقاب واحترام القانون الدولي.

إن لكسمبرغ تؤيد تأييداً كاملاً نداء الأمين العام ومؤداه أن تكون أهداف ما بعد عام ٢٠١٥ مرتكزة على القواعد الدولية ومبادئ حقوق الإنسان. وتلك الأهداف يجب أن تطبق على الجميع وأن تساعد على التصدي للتحديات العالمية في القرن الحادي والعشرين، والبناء على الأهداف الإنمائية للألفية. ولا بد لها من أن تساهم في القضاء على الفقر وتعزيز التنمية المستدامة وأن يتم إدماجها في إطار عمل متماسك.

إن الحدث الخاص الذي عقدته الجمعية العامة أول أمس مكننا من تقييم العمل الجاري نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، والترحيب بالتقدم الهام المحرز، بل أيضاً بتحديد القطاعات حيث سيكون من المهم مضاعفة جهودنا فيها. وكما ذكرنا الأمين العام فإن الصورة التي أمامنا لم يكتمل إلا نصفها. لذلك علينا الإسراع في السير نحو إحراز الأهداف الإنمائية للألفية. وعلينا أن نجدد التزامنا. وعلينا الوفاء بوعودنا.

سيواصل بلدي تقديم بنصيبه من ذلك. ومنذ عام ٢٠٠٩، بلغت مساعدتنا الإنمائية الرسمية قد ١ في المائة من الدخل القومي الاجمالي. ونحن مصممون على الإبقاء على هذا الجهد على الرغم من الأزمة.

وفي مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعقود في حزيران/يونيه ٢٠١٢، أكدنا مجددا على التزامنا بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها المترابطة الثلاثة ألا وهي: التنمية الاقتصادية والإدماج الاجتماعي والاستدامة البيئية. وجددنا تأكيد عزمنا على التصدي للتحديات التي يمثلها للبشرية تغير المناخ والتدهور البيئي.

وقطعت لكسمبرغ، مع شركائها الأوروبيين، تعهدات ملزمة بخفض انبعاثاتها من الكربون وبتخفيف آثار تغير المناخ. ونحن مصممون على بذل كل جهودنا للتوصل إلى اتفاق عالمي بشأن المناخ في عام ٢٠١٥.

وفي العام الماضي في قاعة الجمعية العامة، شدد رئيسنا، الدوق الأكبر، على استعداد لكسمبرغ لخدمة الأمم المتحدة (انظر A/67/PV.9). واليوم، اغتنم هذه الفرصة لأشكر الجمعية على انتخاب بلدي عضوا في مجلس الأمن لفترة سنتين. وتلك الفترة، وهي الأولى في تاريخنا، ليست من دواعي شرفنا فحسب ولكنها مسؤولية لا نستهين بها.

وفي كل يوم منذ ١ كانون الثاني/يناير، عملت لكسمبرغ بالتضافر مع شركائها للإسهام في صون السلام والأمن الدوليين ولتولي مسؤوليتنا المشتركة عن المنع والحفظ والحماية. ولا توجد مهمة أسمى. ولا توجد مهمة أكثر إلحاحا في السياق الحالي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد إيفانجلوس فينيزيلوس، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في اليونان.

السيد فينيزيلوس (تكلم بالفرنسية): أهنئ السيد جون آش على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين. وأعرب عن امتناني العميق وتقديري للأمين العام على أعماله الرامية إلى تعزيز دور الأمم المتحدة وفعاليتها وإلى الدعم الكامل لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

واغتنم هذه الفرصة لأؤكد على تأييد بلدي لموقف الاتحاد الأوروبي، الذي عرضه رئيس المجلس الأوروبي، السيد هيرمان فان رومبوي، في بيانه (انظر A/68/PV.8).

ولا تزال اليونان ملتزمة التزاما كاملا بأهداف الأمم المتحدة، التي لم تتوقف مثلها العليا العالمية إطلاقا عن إلهامنا. ونحن ملتزمون التزاما عميقا بالعمل الجماعي من أجل تحقيق السلام المستدام والرخاء وحماية الكرامة الإنسانية. وبتلك الروح، نقدم دعمنا الكامل للجهود الرامية إلى إصلاح المنظمة وتعزيزها من أجل التصدي لتحديات القرن الحادي والعشرين.

ونرحب بالمناسبة الخاصة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية والمنتدى السياسي الرفيع المستوى الذي عقد هذا الأسبوع وأبرز الموضوعين العامين المتعلقين بالتنمية الدولية والتعاون. ويمكن للإدارة الفعالة للهجرة أن تحدث تأثيرا إيجابيا على بلدان المنشأ والمقصد. ويمثل الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية المقرر عقده في ٣ و ٤ تشرين الأول/أكتوبر فرصة هامة لوضع جدول أعمال عالمي للإدارة الفعالة والشاملة للهجرة وللتأكيد مجددا على ضرورة توفر الإرادة السياسية. واليونان ملتزمة بالمشاركة بفعالية في الجهود المشتركة لتحقيق تلك الغاية.

وتتعرض اليونان وغيرها من بلدان جنوب أوروبا لضغط كبير بشأن مسألة الهجرة غير القانونية، التي تلقي بعبء ثقيل على قدراتنا المالية والإدارية. وفعالية إدارة الهجرة تمثل لبلدنا خيارا سياسيا رئيسيا لكونه متصلا بصورة مباشرة بحماية حقوق الإنسان واحترامها والتماسك الاجتماعي والأمن العام والمحافظة على الاستقرار الاقتصادي في بلداننا. واستنادا إلى تجربة الأعوام الأخيرة، استعرضنا خطة عملنا الوطنية بغية إصلاح نظام اللجوء والهجرة. وفضلا عن ذلك، ستكون مسائل الهجرة والتنقل ضمن أولويات الرئاسية اليونانية للمجلس الأوروبي في الفترة الأولى لعام ٢٠١٤.

ويمثل تعزيز حقوق الإنسان اهتماما يحظى بالأولوية. وستقدم اليونان دعمها الكامل لتعزيز مجلس حقوق الإنسان بإسناد ولاية قوية إليه. واليونان عاقدة العزم على الإسهام بفعالية في مهمة مجلس حقوق الإنسان وستقدم ترشحها للفترة ٢٠١٧-٢٠١٩.

إن اليونان متفانية بقوة للدور الحاسم الذي تضطلع به الأمم المتحدة في صون السلام والأمن. وبالرغم من القيود المالية، لا نزال ملتزمين التزاما ثابتا نحو عمليات حفظ السلام، التي نساهم فيها بالموارد، بما في ذلك قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. وندعم جهود منع نشوب النزاعات وتشجيع التسوية السلمية للنزاعات.

وعلاوة على ذلك، نولي أهمية خاصة للتعاون بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة في مجال إدارة الأزمات ونشيد بالأعمال التي أنجزت لزيادة تعزيز ذلك التعاون.

(تكلم بالإنكليزية)

ويتيح استئناف مفاوضات السلام بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، التي تيسرها الولايات المتحدة، فرصة هامة للتوصل إلى تسوية نهائية للمشكلة التي طال أمدها، من أجل تحقيق الاستقرار في المنطقة الواسعة على أساس حل يقوم على وجود دولتين جنبا إلى جنب بوجود إسرائيل الآمنة وذات السيادة وفلسطين المتصلة الأراضي ولديها مقومات البقاء.

ولا بد من الثناء على رئيس الوزراء نتنياهو والرئيس عباس لقيادتهما وشجاعتهما في الانخراط في محادثات السلام. وحان الوقت الآن لاتخاذ خطوات جرئيه وملموسة نحو إحلال السلام.

وتشعر اليونان بقلق بالغ من استمرار الأزمة في سوريا، التي تعرض للخطر الاستقرار في منطقة مضطربة للغاية. واليونان والاتحاد الأوروبي أدانا إدانة قاطعة استخدام الأسلحة الكيميائية، ونحن نؤيد بقوة المبادرة المشتركة للولايات المتحدة والاتحاد الروسي من أجل جمع الأسلحة الكيميائية لسورية وتدمير هذه الأسلحة. ونرحب بالانفراج الدبلوماسي المتوقع

أن يحققه مجلس الأمن بشأن تدمير الأسلحة الكيميائية في سوريا. ويحدونا أمل قوي في أن ستكون هذه نقطة تحول هامة للغاية في الأزمة السورية وتوفر الزخم الحيوي نحو عملية ”جنيف ٢“ التي يمكن أن توصلنا إلى تسوية سياسية شاملة وقادرة على البقاء للأزمة السورية. وظلت اليونان دوما داعما قويا لمستقبل أوروبي لمنطقة البلقان. وتعني عملية التكامل الأوروبي التخلي عن العقليات القديمة والانقسامية والمضي قدما نحو عصر للتعاون الوثيق، على أساس القيم والمبادئ المشتركة.

وبإبداء الشجاعة السياسية، أبرمت بلغراد وبريشتينا اتفاقا تاريخيا في نيسان/أبريل، وهو تطور رئيسي نحو توطيد السلام والاستقرار في البلقان الغربية وتعزيز التكامل الأوروبي لكلا الجانبين.

ونسعى لتطوير علاقاتنا مع جمهورية مقدونيا اليوغسلافية سابقا استنادا إلى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وفي إطار علاقات حسن الجوار. واليونان ملتزمة بمواصلة عملية المفاوضات التي تقودها الأمم المتحدة وبإيجاد حل للمسألة المتعلقة باختيار اسم. ولذلك نواصل جهودنا للتوصل إلى اسم مقبول للطرفين لجميع أوجه الاستخدام، إزاء الكافة، مما لا يترك مناطق رمادية ويسمح بتمييز واضح بين البلد المجاور لنا ومنطقة مقدونيا في جنوب اليونان. وستمكن تسوية مسألة الاسم كلتا اليونان وجارتها من تطوير تعاون متعدد الأبعاد ومثمر على الصعيدين الثنائي والإقليمي. كما ستسهم في استقرار منطقة جنوب شرق أوروبا ورخائها وتعزيز تطلعات البلد الأوروبية – الأطلسية.

وبعد تسعة وثلاثين عاما من الغزو العسكري التركي لقبرص، لا تزال مشكلة الجزيرة، في المقام الأول، مسألة تتعلق بالاحتلال العسكري غير القانوني لأكثر من ثلث أرض دولة عضو في الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي.

يشكل التوصل إلى تسوية شاملة متفق عليها لتلك المشكلة الدولية الرئيسية أولوية بالنسبة للسياسة الخارجية لليونان. وفي هذا السياق، تقدر اليونان تقديرا كبيرا مهمة المساعي الحميدة التي اضطلع بها الأمين العام، ولا سيما جهوده الجارية من أجل إعادة إطلاق عملية التفاوض بين الطائفتين بنجاح. ونؤيد تأييدا كاملا مجموعة الاقتراحات البناءة التي طرحها الرئيس آناستاسياديس.

ويحدونا الأمل في أن تتخذ أنقرة في نهاية المطاف قرارا باتباع سياسة جديدة لتطبيع علاقاتها مع جمهورية قبرص. من شأن سياسة تركية من هذا القبيل أن تيسر بشكل حاسم استئناف المفاوضات بين الطائفتين لإيجاد حل عادل وقابل للتطبيق للمسألة القبرصية في إطار قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وتمشيا مع المقررات المشتركة، ويوافق عليه الشعب القبرصي من خلال استفتاء. إن التطورات الجديدة في قطاع الطاقة في ما يتعلق باستغلال الموارد الهيدروكربونية يمكن أن تشكل عاملا من عوامل التنمية والسلام والاستقرار في المنطقة.

تسير العلاقات مع جارتنا تركيا على مسار إيجابي. من شأن التعاون المؤسسي على أعلى المستويات الحكومية، فضلا عن زيادة السياحة والتعاون الاقتصادي، أن يتيح مزيدا من الإمكانيات من أجل المستقبل. غير أن العوامل الحاسمة الأهمية لتعزيز الآفاق الكبيرة والواعدة لعلاقاتنا مع جارتنا الشرقية هي الاحترام الكامل للقانون الدولي والشرعية الدولية، وفي هذا الإطار، إيجاد حل عادل وقابل للتطبيق للمسألة القبرصية.

نجح الشعب اليوناني في استعادة مصداقية البلد. وحققت اليونان بالفعل أعلى فائض أولي هيكلي في منطقة اليورو – ٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. حققت اليونان معدلا تاريخيا في وقت السلم – تعديل مالي بنسبة ١٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في أربع سنوات من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١٣. وقد قمنا بذلك على الرغم من ست سنوات

من الانحسار الاقتصادي. وقد نفذنا الإصلاحات الهيكلية اللازمة في القطاع العام وقطاع الاستثمار وسوق العمل، ويحقق برنامجنا للخصخصة نتائج بالفعل. لكن كل ذلك، بطبيعة الحال، يتحقق من خلال التضحيات الكبيرة التي يقدمها الشعب اليوناني وبتكاليف اجتماعية وسياسية باهظة. ويشكل الدفاع عن الديمقراطية وسيادة القانون ضد أشكال العنصرية وكراهية الأجانب وجميع أشكال العنف الاجتماعي أمرا أساسيا بالنسبة للجمهورية الهيلينية.

أود أيضا أن أقول بضع كلمات عن أولويات رئاسة اليونان المقبلة لمجلس الاتحاد الأوروبي في النصف الأول من عام ٢٠١٤. سوف تواصل رئاستنا، التي تأتي في وقت لم يسبق له مثيل من التحديات الاقتصادية التي تواجه الاتحاد الأوروبي، المناقشة الحيوية بشأن مستقبل أوروبا – وهي مناقشة ستتكثف مع الاقتراب من الانتخابات الأوروبية في العام القادم.

تبرز جميع المسائل التي تواجه البشرية والتي تتناولها الجمعية العامة في هذه الدورة الحاجة إلى تعزيز دور الأمم المتحدة ومواصلة تعزيز مؤسسات الحوكمة السياسية والاقتصادية العالمية. وتتجه آمال المجتمع الدولي نحو الأمم المتحدة. على منظمتنا أن تبعث برسالة قوية وواضحة متمثلة في السلام والأمن والازدهار إلى شعوب العالم، ولا سيما جيل الشباب.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٢٥.